



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



أثر الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسة عامة

إشراف الدكتور:
بقاص خالد

إعداد الطالبين:
الطالب الأول: سوفي آسيا
الطالب الثاني: سوفي هندا

لجنة المناقشة:

الصفة	المؤسسة	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د/نبار سليمان
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د/ بقاص خالد
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	أ/محمد البشير الأعور

السنة الجامعية: 2024/2023



جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



أثر الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسة عامة

إعداد الطالبتين:

سوفي آسيا

سوفي هندة

إشراف الدكتور:

بقاص خالد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة	الصفة
د/نبار سليمان	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	رئيسا
د/ بقاص خالد	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	مشرفا ومقررا
أ/محمد البشير الأعور	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء

إلى أبي و أمي أطال الله في عمرهما

إلى أخي و إخوتي

و إلى كل الأحاب و الأصدقاء

أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع

شكر و تقدير

أول شكري هو لله المولى عز وجل رب العالمين سبحانه وتعالى

ونتقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتور " بقاص خالد" المشرف على هذه المذكرة الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته في سبيل إنهاء هذه الدراسة فله أسمى عبارات العرفان كما نشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل.

والله ولي التوفيق

مقدمة



يعتبر الاستثمار أحد المصادر الرئيسية للاقتصاد في أي بلد، حيث تسعى الدول جاهدة إلى جذب من أجل تعزيز مسار النمو والتنمية، مما يؤدي إلى تحسين الاقتصاد وتوفير فرص العمل، ولا يأتي ذلك إلا من خلال توفير بيئة مناسبة للاستثمار، إذ يشكل الاستقرار السياسي عاملا في ذلك.

ويبدو بكل وضوح أن البيئة السياسية المستقرة تبعث شعورا بالأمان لدى المستثمرين، مما يزيد من احتمالية تواجدهم في تلك البيئة، مما يؤثر إيجابا على بلد الاستثمار في مختلف المجالات ومن أبرزها الاقتصاد.

وباعتبار الجزائر من أبرز الدول الإفريقية والعربية، فإنها تسعى بكل جهودها وطاقاتها إلى توفير مناخ ملائم لجذب مزيد من الاستثمارات التي تنعكس بالنتيجة على مؤشرات وأداء الاقتصاد الوطني.

وتستهدف الجزائر شأنها شأن الدول الأخرى المصدرة للنفط والغاز في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعا، لذلك سعت أولا إلى توفير مناخ سياسي مستقر، خصوصا بعدما شهدته البلاد من وضع غير مستقر طيلة سنوات التسعينيات من القرن العشرين، ثم عملت على برنامج يشجع الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، إضافة إلى تحديث تشريعاتها ووضع قوانين وأطر تنظيمية من أجل ذلك.

أهمية الدراسة العلمية و العملية:

تبرز أهمية الدراسة من الأهمية التي يكتسبها الاستثمار خاصة في دعم النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية، ومن خلال توفير فرص العمل وتحقيق هذه المعطيات بتوفر مناخ سياسي ملائم، ويظهر جليا في الاستقرار السياسي. وعلى ضوء ما سبق هناك حاجة ماسة للتعرف على أهم مؤشرات الاستقرار السياسي وأثرها في تحقيق الاستثمار.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في مجموعة من النقاط وهي:

- 1- التعرف على العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار.
- 2- التعرف على الدور الذي يلعبه الاستقرار السياسي في زيادة فرص الاستثمار.

الأدبيات و الدراسات السابقة:

يفكر المستثمرون غالبا قبل اتخاذ قرارا الاستثمار في الوضع السياسي للبلد، حيث تتمثل المخاطر التي يواجهها المستثمرون في البلدان التي تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي وفيما يلي يمكننا عرض موجز عن الأدبيات والدراسات السابقة التي تطرقت إلى العلاقة التي تربط بين الوضع السياسي في البلد وتدفق الاستثمار:

1/ * شاقور فايذة معوقات الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات (2000-2010) جامعة وهران رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2012/2013، تطرقت إلى نوعية النظام السياسي ورؤيته للاستثمار الأجنبي المباشر وتدفعه فهي تعطي طابع مترددا وحذرا إزاء الرؤية المستقبلية من موقع الاستثمار الأجنبي في مخططات التنمية وتطرقت إلى المناخ الإداري في الجزائر وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر إذ تعتبر البيروقراطية والفساد وطول الإجراءات من المعوقات التي تواجه المستثمرين الأجانب وحتى في التعديلات و التشريعات التي تشجع الاستثمار لم تخلو من المعوقات، فبالرغم من التحسن المستمر لبعض المؤشرات إلا أنه لا يعتبر غير كافي لتحسين بيئة الأعمال.

2/ * قامت دراسة بن مريم محمد باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة (دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية - خلال الفترة (1987 - 2016) المنشورة سنة 2018 بينت هذه الدراسة أن أهم المتغيرات التي ساهمت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (والتي تربطه بها علاقة طردية) حسب حجم التأثير في الأجل الطويل هي: سعر الصرف، الصادرات، الواردات، و النفقات العمومية أما المتغيرات التي ساهمت في عزوفه هي: الوضع الأمني، أسعار البترول، سعر الفائدة، التضخم، وحجم الضرائب، وتوصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وإعلان الحرب على الإرهاب في الجزائر خلال الفترة 1990-2001 مثلت أهم معوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال

فترة الدراسة، لذا بينت الدراسة بأن سرعة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني ووضع رؤية اقتصادية واضحة تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأخيرا إنهاء الحرب على الإرهاب والمحافظة على نسب الأمن عند معدلاتها الطبيعية هي التي كانت تمثل العامل الكبير في استعادة استقطاب الاستثمار الأجنبي.

3/ * وفي دراسة لـ بن يطو محمد، بلكعيبات مراد الاستقرار السياسي كضمان لجلب الاستثمارات- دراسة قانونية- المنشورة سنة 2019، تطرقت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي يلعب دورا هاما بالنسبة للدول الراغبة في الاستثمار الأجنبي ومدى توفر الاستقرار الأمني، ومن بين مظاهر عدم الاستقرار السياسي التعاقب السريع للحكومات وكذا الاختلافات السياسية، توصلت الدراسة أن من بين العوامل السياسية التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية إعطاء ضمانات ضد المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر، وكذا تكريس الديمقراطية والتعددية في مختلف المجالات وكذلك إصلاح الجهاز الحكومي والبحث عن سبل الاستقرار التشريعي كضمان آخر يلزم المستثمر الأجنبي.

4 / * قامت دراسة سي جيلالي هاشمي، مختاري فيصل تأثير الاستقرار السياسي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للفترة بين (1996 - 2020) المنشورة سنة 2020 تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار، توصلت نتائج الدراسة إلى أن لمؤشر الاستقرار السياسي وسيادة القانون واستقرار الحكومة تأثير ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المدى الطويل، كما تبين أن لمؤشر الفساد تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

5/ * وتبحث ورقة مبرك سارة، سليم خولة أثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1984 - 2020) المنشورة سنة 2022، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات المخاطر القطرية المركبة من جهة ومؤشرات المخاطر القطرية الثلاث (الاقتصادية، المالية والسياسية) والاستثمار الأجنبي في الجزائر، توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي بين المؤشر المركب للمخاطر القطرية والاستثمار الأجنبي، وأثر ايجابي لمؤشر المخاطر المالية والاقتصادية في حين كانت العلاقة عكسية بين مؤشر المخاطر السياسية والاستثمار الأجنبي وهو ما كان مخالف للنظرية

الاقتصادية وهذا يعود لعدة أسباب مرت بها الجزائر من عهد الاشتراكية وتبعاتها على الاستثمار الأجنبي مروراً بفترة العشرية السوداء إنهاء بفترة الحراك التي عرفت تدهور الاستثمار الأجنبي .

إن دراستنا تركز أكثر على أثر الاستقرار السياسي في جلب الاستثمار في الجزائر في الفترة الممتدة من (1962 إلى غاية 2020) والتي ستوضح أكثر الظروف السياسية للجزائر في تلك الفترة وكيفية تأثيرها في تحقيق وجذب الاستثمار .

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر الاستقرار السياسي على فرص جذب الاستثمار في الجزائر؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- ما المقصود بالاستقرار السياسي؟ وما هي مؤشراتته؟

2- ما هو الاستثمار؟ وما تأثير الاستثمار المباشر وغير المباشر في انتهاج سياسة اقتصادية مرنة؟

3- ما دوافع الأوضاع السياسية في الجزائر؟ وما هي تأثيرها في جلب الاستثمار؟

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

الفرضية 1: يلعب الاستقرار السياسي دوراً حاسماً في جلب الاستثمار .

الفرضية 2: تجاوز تحديات عدم الاستقرار السياسي يفتح فرص جديدة لجذب الاستثمار .

المناهج المستخدمة في البحث:

إن طبيعة الدراسة المتمثلة في أثر الاستقرار السياسي في جلب الاستثمار في الجزائر، جعلت

من معالجته تتطلب الاعتماد على المنهج التالي:

منهج دراسة الحالة: الجزائر كدراسة حالة لعلاقة الاستقرار السياسي بالاستثمار .

الصعوبات: أهم الصعوبات التي واجهت البحث مايلي:

- طبيعة الموضوع وتشعب جوانبه .
- قلة المراجع خاصة فيما يخص المرحلة الأخيرة من فترة الدراسة .

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من العوامل دفعتنا لاختيار هذا الموضوع وهي:

- الميل الشخصي والرغبة في دراسة الموضوع .

- أهمية الاستثمار في تنمية الاقتصاد الجزائري.
- محاولة البحث أكثر عن مدى تأثير الاستقرار السياسي في تحقيق الاستثمار في الجزائر.

تصميم الدراسة:

لدراسة موضوع بحثنا اعتمدنا على مقدمة ثلاث فصول وخاتمة حيث تناولنا في الفصل الأول السياق التاريخي للاستقرار السياسي وواقع الاستثمار في الجزائر والذي يحتوي أبرز ملامح المشهد في الجزائر وبرامج الاستثمار، السياسة الاستثمارية في الجزائر، أما الفصل الثاني فقد خصص لواقع الاستثمار في الجزائر مع بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي والذي يحتوي على استقرار النظام السياسي بعد 2000 والبرامج الاستثمارية المقترحة، أبرز الخطط الاقتصادية المنفذة لجذب الاستثمارات في الجزائر، أما الفصل الثالث فقد تضمن تحديات وفرص الاستثمار في الجزائر والذي يحتوي تحدي عدم التداول على السلطة وزيادة الاحتجاجات، وأخيرا الفرص الجديدة لتعزيز الاستثمار في الجزائر.

مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم الاستقرار السياسي:

الاستقرار لغة من القرار ألا وهو الثبات، يقول سبحانه وتعالى في محكم التنزيل { ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار } *أي لها من ثبات.¹ تعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي من ظواهر علم السياسي وهي ظاهرة تحاكي حال الشعوب والمجتمعات، وهذا ما يوضح أن التعريف ليس بالسهل وذلك للتعقيدات المحيطة بهذه الظاهرة. "صامويل هنتجتون" عرف الاستقرار السياسي اعتماداً على أساس العلاقة بين المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية فقد قسمه إلى ثلاث مستويات منخفضة، متوسطة ومرتفعة، وعليه فالاستقرار السياسي بمختلف مستوياته ينقسم إلى نظام بريتوري ونظام هدفي.² أما ريتشارد هيغوت فقد عرف الاستقرار السياسي بأنه قدرة مؤسسات النظام على تسيير والأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولية بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام.³

بينما عرفه على أنه نتيجة حتمية أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية الاقتصادية والشرعية والسياسية والفعالية.⁴ عليه وجود أورقة أعمال العنف السياسي مثل: التظاهرات العنيفة وأعمال الشغب والحركات التمرد أو الاغتيالات السياسية وأحداث التفجير والتخريب التي تستهدف مرافق وممتلكات عامة وخاصة أو الاغتيالات والحروب الأهلية أو حملات الاعتقال... الخ فوجود مثل هذه الأعمال أو تكرارها يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي وهو أسوأ وضع يمكن أن تتعرض له أي دولة.

¹*سورة إبراهيم الآية 26

²صامويل هنتجتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة. (بيروت دار التنوير للطباعة و النشر، 2006) ص 101.

³محمد الصالح بو عافية، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات. في دفاثر السياسة و القانون. العدد (15) (أبريل 2016)، ص 310.

⁴محمد الصالح بو عافية، ص. 311.

2- مؤشرات الاستقرار السياسي:

لقد تعددت المؤشرات التي تقيس هذه الظاهرة وتتوعدت نظرا لاختلاف درجتها من بلد لآخر من جهة ولما يتسم به من النسبية من المجتمع إلى آخر وفيما يلي عرض لأهمها والتي تتفق عليها معظم الدراسات:

- شرعية وقوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة.
- تطبيق الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية.
- السيادة.
- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات والثورات.
- الثبات في مناصب القيادات السياسية.
- عدم تكرار قيام الانقلابات العسكرية.
- تجانس الثقافة السياسية.
- وجود وانتشار مبدأ المواطنة.
- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام.
- القيادة الكاريزمية.¹

3- العوامل المؤثرة على ظاهرة الاستقرار السياسي: تعددت العوامل المؤثرة سلبا على ظاهرة

- الاستقرار السياسي، والتي يؤدي ظهورها إلى انتشار حالة الاستقرار وتتمثل هذه العوامل في:
- ضعف المؤسسات السياسية والصراع الشخصي على السلطة.
 - الانحطاط المؤسسي والذي يجعل مؤسسات الدولة ذات بنية ضعيفة.
 - الفساد السياسي.
 - سوء وفساد الجهاز الإداري وعدم قدرته على القيام بدوره في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
 - عدم التجانس الثقافي الذي يؤدي إلى تفشي عدم الاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الاتجاهات وعدم الاتفاق الوطني.
 - التعبئة الاجتماعية وهي أكثر خطورة لأنها تزرع الاستقرار أكثر من النمو الاقتصادي لأنها تولد وتعزز المتطلبات بشكل أكبر من الرضا التي يجلبه توسع الإنتاج.

¹رائد نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي و مؤشرات، العدد(2592)، الصادر بتاريخ(21 مارس2009)، ص.ص 23
24.

4- مفهوم الاستثمار:

الاستثمار لغة: مصدر استثمر ويستثمر وهو بمعنى طلب الاستثمار وأصله من الثمر * وهو له عدة معان منها ما يحمله الشجر وما ينتجه، ومنها الولد حيث يقال: الولد ثمرة القلب، ومنها أنواع المال.

الاستثمار في الاصطلاح: ورد لفظ (التمثير)، في تعريف الفقهاء عندما تحدثوا عن السفيه والفقير فقالوا: الرشيد هو القادر على تمثير ماله وإصلاحه فقط. وأرادوا بالتمثير ما نعني بالاستثمار¹ اليوم وأما لفظ الاستثمار فلم يرد بمعناه الاقتصادي اليوم، ولذلك في معجم الوسيط الاستثمار: استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية وإما بطريق غير مباشر ك شراء الأسهم والسندات. * هو عملية توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع، أولتحقيق زيادة فعلية في الثروة.

5- أنواع الاستثمار: تعددت الاستثمارات وتنوعت مع تطور وتقدم النشاطات والمعاملات التجارية، فقسمت إلى معايير لضبط نوع كل استثمار وتصنيفه حسب معياره.

أولاً: وفقاً لمعيار طبيعتها

1/ استثمارات حقيقية أوعينية /2 استثمارات غير حقيقية أو مالية

ثانياً: وفقاً لعيار الأجل

1/ استثمارات قصيرة الأجل /2 استثمارات متوسطة الأجل

ثالثاً: وفقاً لمعيار الملكية

1/ استثمارات عمومية (حكومية) /2 استثمارات خاصة /3 استثمارات مشتركة

رابعاً: وفقاً لمعيار القائم بها

1/ استثمارات مؤسسية /2 استثمارات شخصية

خامساً: وفقاً لمعيار الجنسية

حياة براهيمى بن حراث، محاضرات في: سياسة واستراتيجية الاستثمار، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، (جامعة : كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. 2019-2020). ص.5.

1/ استثمارات محلية وطنية /2 استثمارات أجنبية

سادسا: وفقا للمعيار الجغرافي

1/ استثمارات محلية أو داخلية /2 استثمارات خارجية

وسيتم التركيز في دراستنا أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبح من القضايا الجوهرية التي تلقى اهتماما خاصا لدى كل الفاعلين الاقتصاديين، كونه من بين الوسائل الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، كما يعتبر وسيلة للتخفيف من حدة البطالة وتحقيق الرفاهية والازدهار في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء¹، حيث تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وقد تناول مرادفات مختلفة أهمها:

الاستثمار الأجنبي المباشر: عرف بأنه " خارجي"، " دولي" تعبيرا عن الصفة الجغرافية إلا أن المصطلح الأكثر استعمالا وتناسبا مع مفهومه هو " المباشر" ونذكر من هذه التعاريف: تعريف Raymond Bertrand عرفه على كونه مساهمة استثمار رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى و ذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة، أو تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنبى فهو وسيلة تحويل الموارد ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى خاصة خلال إنشاء مؤسسة خاصة².

¹ Marion Gilles & Autres , " Anti- manuel de marketing " , ed. Organisation (3° ed). Paris,(2003),(p30).

Raymond Bertrand, "économie Financière",Edition puf Paris,(1971), (p49).

أهمية وأهداف الاستثمار:

1/ أهمية الاستثمار: للاستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية، كما أنه يعمل على زيادة الدخل الوطني للبلاد وخلق فرص جديدة للعمل كذلك زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات¹.

2/ أهداف الاستثمار: للاستثمار أهداف متنوعة منها: زيادة الإنتاج السلعي والخدمات مع زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج وإيجاد فرص التوظيف بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها، إضافة إلى توفير ما تحتاجه الصناعات والنشاط الاقتصادي من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة به.

3/ علاقة الاستقرار السياسي بالاستثمار:

إن عدم الاستقرار في البيئة الاستثمارية يدفع الكثير من المستثمرين للتفكير في تغيير مكان تواجدهم والهروب برؤوس أموالهم نحو مناطق أكثر استقراراً، فالاستقرار السياسي والاقتصادي يسهم في زيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية، فهناك دول تفتقر للاستقرار ولا يمكن أن تخلق مناخ استثماري مميز².

¹الياس سيسانى وآخرون، الاستثمار الأجنبي و التنوع الاقتصادي في الجزائر 2000-2016، مجلة الدراسات المعمقة، المجلد (4)، العدد(3)،(2019) ص81.

²قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، (دار الثقافة للنشر والتطبيق عمان) الطبعة 1 عمان 2009 ص.

الفصل الأول

أبرز ملامح المشهد السياسي للجزائر

وبرامج الاستثمار بعد الاستقلال (من

1962 إلى 1989)

الفصل الأول السياق التاريخي للاستقرار السياسي وواقع الاستثمار في الجزائر

تمهيد:

بعد سنوات من الحرب الدامية التي وضعت حدا للاستعمار العنيف على الجزائر، أخيرا استطاعت الجزائر أخذ استقلالها وحريتها فمضت بعدها تبني دولتها. بدأ بناء الدولة الجزائرية التي تركتها فرنسا تعاني من جميع الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وهنا بدأ زمن الانجازات الكبرى بداية من إنشاء جيش وطني شعبي سليلا لجيش التحرير الوطني، ومضت في وضع أسس للإدارة وتعميم التربية الوطنية وتوفير العلاج المجاني علاوة على تأميم القطاعات الإستراتيجية وإطلاق سياسة صناعية وفلاحية لأن فرنسا تركت الجزائر كالأرض البور وهذه المرحلة لم تكن واضحة المعالم لاسيما فيما يخص الاستثمار، لأنها كانت عبارة عن مرحلة انتقالية من نظام استعماري إلى دولة وطنية ذات سيادة.

الفصل الأول السياق التاريخي للاستقرار السياسي وواقع الاستثمار في الجزائر

المبحث الأول: أبرز ملامح المشهد السياسي للجزائر وبرامج الاستثمار بعد الاستقلال (من 1962 إلى 1989)

بعد استقلال الجزائر عمت الفوضى في الأشهر الأولى اثر الرحيل السريع للمستوطنين منهم إطارات وموظفين تخلو عن المرافق، إضافة إلى نقص وغياب مسيرين ورجال أعمال وطنيين قادرين على استرجاع هذه المهام وضمان استمرارية العمل، فدخل الثوار الجزائريين والمواطنين إلى المزارع والمنازل والمقاهي، واستولوا عليها بعد أن دمر معظمها وكانت دوائر الدولة وأجهزتها فارغة، فعجزت عن السيطرة على الوضع فأقرت ما أسمته " التسيير الذاتي" الذي تحول لاحقا إلى توجه اشتراكي¹.

المطلب الأول: الأوضاع السياسية في الجزائر بعد الاستقلال

أولا: فترة حكم أحمد بن بلة

شهد الوضع السياسي في الجزائر بعد الاستقلال صراعات كبيرة بين القيادة التاريخية للثورة حول نمط الحكم والشرعية التاريخية والتوجهات الإيديولوجية، وبعد التحالف بين هواري بومدين وأحمد بن بلة رجحت الكفة لهذا التحالف المعروف باسم (جماعة وجدة)². ويمكن هذا التحالف أحمد بن بلة من الترشح للانتخابات الرئاسية ليكون أول رئيس للدولة الجزائرية المستقلة، وكان التحدي الأول الذي واجهه الدولة الجزائرية هو قلة الخبراء والأكفاء الذين لهم القدرة على تسيير دفة الحكم خاصة وأن الجزائر مازالت تعاني من بقايا الاستعمار الفرنسي .

اتبع بن بلة النهج الاشتراكي الذي سبب له مشاكل مع أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ووسط هذه الخلافات السياسية حاول الاستعانة بدول المحور الاشتراكي في ذلك الوقت لتجاوز مخلفات الاستعمار، كما أعطى أهمية للقطاع التربوي والاقتصادي.

إضافة إلى المشاكل التي كانت تواجه الاقتصاد الجزائري تمثلت في سيطرة فرنسا على قطاع الطاقة والاستفادة من الثروات الطبيعية الجزائرية، وفي ذلك الوقت كانت تعاني معظم المناطق من سوء الأوضاع خاصة القرى النائية والأرياف فقد كانت محرومة من أبسط أساليب العيش

¹ يحي أبو زكريا، التجارب الاشتراكية في الجزائر و آثاره تحولها إلى سياسات السوق اثر العولمة وإعادة الهيكلة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، (مركز الدراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، 2008)، ص642.

الفصل الأول السياق التاريخي للاستقرار السياسي وواقع الاستثمار في الجزائر

الكريم كالكهرباء والماء والمستوصفات، وتوالت المشاكل في هذه الفترة إلى أن تم إسقاط حكم بن بلة على يد هواري بومدين.

ثانيا: فترة حكم هواري بومدين

كانت العلاقة بين أحمد بن بلة وهواري بومدين تبدو متجانسة تلك الفترة إلا أنه أعلن الانقلاب عليه في 19 جوان 1965 ليصبح بعده رئيسا للدولة ليحكم البلاد فترة معينة وقد بدأ في إعادة بناء الدولة من خلال ثلاثية الثورة الزراعية، الثورة الثقافية والثورة الصناعية، وعند استلامه السلطة لم يقلص من حجم نفوذ حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم بل استمر هذا الحزب في التحكم في مفاصل الدولة، بالإضافة إلى سيطرة الحزب الواحد قام هواري بن بومدين ب:¹

* تأسيس مجلس الثورة وفي داخل هذا المجلس اتخذت القرارات المصيرية كتأميم المحروقات والنفط واسترجاع الثروات الطبيعية والباطنية.

* تعميم نظام الثورة الزراعية وانتهاج الاقتصاد الموجه.

* إشراف الدولة على كل القطاعات الإنتاجية.

لقد عمل بومدين بعد استلامه الحكم على تكريس هيبة الدولة الجزائرية داخليا وخارجيا، ففي بداية السبعينات تحسنت صورة الجزائر إقليميا ودوليا.

ثالثا: فترة حكم الشاذلي بن جديد

بعد وفاة هواري بومدين في 1978 حكم الشاذلي بن جديد الجزائر في 7 فيفري 1979 بدأ مباشرة في خوض معركة الانفتاح على الغرب، فقد قام بإلغاء مشاريع بومدين الكبيرة وذلك ب:

• إرجاع الأراضي المؤممة إلى أصحابها.

• فتح المجال للقطاع الخاص.

وعندما كان الشاذلي بن جديد ينهي ما تركه بومدين ويعمل على تغييره كانت الحركة الإسلامية تتأهب للخروج، تزامنت هذه التغييرات داخل المجتمع مع وصول الأزمة الاقتصادية إلى أبواب الجزائر بحيث:

- تراجعت أسعار النفط

¹بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، (دمشق الهيئة العامة السورية للكتاب 2004)، ص39.

الفصل الأول السياق التاريخي للاستقرار السياسي وواقع الاستثمار في الجزائر

- تراكم الديون
- تضخم عدد البطالين
- إفلاس مؤسسات القطاع العام

بسبب هذه التحولات وعدم الاستقرار السياسي في الجزائر أصبحت الأوضاع الاقتصادية متدهورة التي تضرر منها الشعب الجزائري.¹

المطلب الثاني: أهم البرامج الاستثمارية (من 1962 إلى 1966)

لقد عرف الاقتصاد في الجزائر بعد الاستقلال تغيرات كثيرة بدايتها حالة ركود شبه تامة وتبعية للاقتصاد الفرنسي لهذا سعت الجزائر في المرحلة الثانية (1966-1989) إلى استرجاع سيادتها وتوازنها الاقتصادي فعملت إلى السيطرة على الموارد الطبيعية وتبنت الدولة آنذاك المنهج الاشتراكي سنة 1962 الذي حدد معالم السياسة الجزائرية من أجل توفير التنمية الشاملة و المتوازنة، كانت نتيجة التمسك بالاشتراكية²:

* اقتصاد معزول

* ندرة المواد الأساسية

* ضعف التسيير وانعدام المسؤولية

جاء الحل في فتح النقاش السياسي، تحرير الاقتصاد لهيكله الدولة من جديد مسكت الدولة تسيير المؤسسات التي صنعتها، مفككة المؤسسات الكبيرة لأجزاء صغيرة أنشأت شركة سوناطراك عام 1963 التي قسمت فيما بعد لـ 13 وحدة مستقلة بعد أحداث أكتوبر 1988 وفي سنوات السبعينات مر الاقتصاد الجزائري بعدة أزمات، وهذا مادفع بالجزائر إلى اللجوء إلى المنظمات العالمية لطلب المساعدة، هذه الخطوة كانت المنعرج في الاقتصاد الجزائري.³ وكانت من التبعية أيضا تغيير سياسة الاقتصاد من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق ومرت بثلاث مراحل :

¹ بنجامين ستورا، ص، 40.

واقية تجاني. " واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري " في: مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد (8)، العدد (2)، (16 جويلية 2021)، ص. 89.

³ مراد محمد، جميل بودية، سنوسي بن عومر، " واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية"، في: المجلة الجزائرية للاقتصاد، العدد (5)، (10 أبريل 2014)، ص، 30.

أ/ مرحلة ما بعد الاستقلال (1963 إلى 1966):

بعد الاستقلال كان الاقتصاد الجزائري على قدر كبير من التدهور والتردي حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار معالم كثيرة للتخلف نذكر منها على سبيل الحصر:

- 1- الازدواجية الاقتصادية على مستوى القطاعات قطاع حديث وقطاع تقليدي.
- 2- سيطرة القطاع الزراعي على النشاط الاقتصادي الوطني 80% متركزة في النشاط الفلاحي.
- 3- التخصص الاقتصادي: هنا طغى إنتاج البترول والخبور على باقي المنتجات بنسبة 80% من قيمة صادرات الجزائر.¹

خلال هذه الفترة تميز الاقتصاد بالعجز التام وهذا يعود لرحيل الإطارات الأوروبية عامة والفرنسية خاصة، وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، وكذلك التبعية للاقتصاد الفرنسي.

الجدول رقم (01): الاستثمارات المتوقعة ونسبة الانجاز خلال الفترة (1963-1966)

السنوات	الاستثمارات المتوقعة	الاستثمارات المنجزة	معدل الإنجاز
1963	2166	537	25%
1964	2198	1002	45%
1965	1365	غ م	55%
1966	2254	960	42%

المصدر: رسالة يحيياوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر ص 64
أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي فالمتبقي منه كان في قطاع المحروقات.

¹ جميلة الجوزي، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية"، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و علوم التجارة، العدد (17)، المجلد (1)، ص 42.

المطلب الثالث: أهم البرامج الاستثمارية (من 1967 الى 1988)

ب/ المرحلة ما بين 1967 - 1988:

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة تنظيمية للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، لأنها سنة البدء في التخطيط وهنا وضعت الدولة الجزائرية الأسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية وإنشاء دولة قوية من خلال الإجراءات التي قامت بها خلال هذه الفترة شهدت 05 مخططات للتنمية الوطنية وهي:¹

1-المخطط الثلاثي التمهيدي: 1967- 1969:

يعد برنامج استثمارات موجه للجهات المحرومة ويدخل في إطار الكفاح ضد التفاوت الجهوي، حيث اعتبرها بعض الاقتصاديين والسياسيين كمرحلة تجريبية ورتب للمخطط الثلاثي ضمن برامج التنمية الاختيارية، والبعض الآخر اعتبروه خطة اقتصادية لا ترتقي إلى تسمية مخطط، وهذا بسبب قصر الفترة الزمنية والأموال المعبأة كانت قليلة مقارنة بعمليات التخطيط في البلدان الاشتراكية.

2-المخطط الرباعي الأول 1970- 1973:

هنا خصصت له الدولة 30 مليار دج وعرف انطلاق برنامج التصنيع، حيث يمثل هذا المخطط بداية التخطيط الفعلي للتنمية في الجزائر، من خلال القيام بتقوية القطاع العام عن طريق القضاء على رأس المال الأجنبي، كما شهدت هذه الفترة:

* تأمينات مختلفة بما فيها المحروقات سنة 1971.

* إحداث الثورة الزراعية في 08- 11- 1971.²

3- المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977:

خصصت له الدولة 100 مليار دج وبهدف إلى تثمين الموارد الطبيعية، وتكثيف النسيج الصناعي، إضافة إلى ذلك اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي وهنا سجل المخطط

¹ عامر هني، "قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967-2014"، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، العدد(4)، ص217.

² عامر هني، مرجع سبق ذكره، ص، 218 .

الفصل الأول السياق التاريخي للاستقرار السياسي وواقع الاستثمار في الجزائر

قفزة استثمارية كبيرة وذلك بفضل التجربة المكتسبة في التخطيط والظروف المالية المواتية بفضل تحسن أسعار البترول في السوق الدولية.

4 المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

وضعت له الدولة 250 مليار دج، وحدد المخطط الجديد الأهداف التالية:

- * التحكم في التوازن
- * تقليص الديون
- * دعم التكامل الصناعي
- * تدارك تأخر بعض القطاعات مثل: قطاع الإنتاج النباتي والحيواني وقطاع الصيد البحري.

عرفت هذه الفترة عدة مشاكل أثرت على تطبيق المخطط كانخفاض القدرة التموينية والتمويلية للدولة بالإضافة إلى انخفاض أسعار البترول، مما أدى إلى تراجع نسبة الإنجاز في المشاريع الاستثمارية المسطرة، إذ حددت الدولة لإنفاقاتها في شكل استثمارات خلال فترة هذا المخطط مبلغ 459.21 مليار دج وكان الحجم الإنجاز الفعلي 344.8 مليار دج.

5 - المخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989:

سطرت له الدولة 550 مليار دج ويمكن تلخيص أولويات المخطط فيما يلي:

- تنظيم الاقتصاد الوطني.
 - تطوير القطاع الفلاحي.
 - تقليل الاعتماد على الخارج.
- ولكن كانت هناك صعوبات وعراقيل وقفت أمام تنفيذ هذا المخطط بطريقة جيدة وسليمة وتركز أهمها على :
- ضعف وسوء التسيير.
 - انخفاض قيمة العملة بسبب تأثرها بانخفاض الدولار والفرنك الفرنسي
 - انخفاض قيمة الصادرات بسبب انخفاض أسعار البترول.
 - الأزمات الداخلية خصوصا أحداث 05 أكتوبر 1988.¹

¹ عبد الوهاب دادن، حورية بن طرية، "فعالية الإصلاحات الاقتصادية في إعادة التوازن المدفوعات"، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، المجلد(4)، العدد(2)، (2017) ص59.

الفصل الأول السياق التاريخي للاستقرار السياسي وواقع الاستثمار في الجزائر

كما شهدت هذه الفترة انخفاض في إنجاز الاستثمارات المسطرة بسبب العراقيل المذكورة سابقا، وحتى في هذه الفترة كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة غائبة ماعدا في قطاع المحروقات والسبب هو القوانين والوضع العامة للاقتصاد الوطني.

ج/ مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق:

إن تعثر الجزائر في تسديدها ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها، حيث وضع الدائنون إنفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض وهنا تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، والهدف من هذه البرامج الاعتماد على آليات السوق والحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية¹.

فكان لابد من تغيير النظام الاقتصادي الذي كان يسير نحو التضخم والتوسع في الاختلالات المالية والاقتصادية وهو ما أثبتته الرسالة التي سلمتها الحكومة الجزائرية إلى الصندوق النقد الدولي سنة 1944، هذا التغيير صحبه إصلاحات اقتصادية وسياسية كان لها أثر كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر².

ومن أهم الأسباب التي دفعت الجزائر نحو اقتصاد السوق:

- فشل النظام الاشتراكي في عملية التنمية الاقتصادية وارتفاع المديونية الخارجية وتزايد أعباءها.
 - العجز المزمن في الموازنة العامة.
 - ارتفاع نسبة التضخم.
 - تدهور أسعار صرف العملة الوطنية.
 - ضعف النظام الضريبي.
 - العجز المستمر في الميزان التجاري وضعف احتياطات الصرف.
 - انخفاض الإنتاجية في المشاريع العامة (القطاع العام).
- حيث أدت هذه المشاكل إلى انخفاض في المستوى المعيشي وزيادة الفقر وعليه لابد للدولة الجزائرية من القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة³.

زهرة ولد بن زازة، زين الدين بن نورين، " مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، في مجلة دفاتر بواذكس، المجلد(8)، العدد(2)، (31 ديسمبر 2019)، ص. 38.

² عبد الوهاب دادن، حورية بن طرية، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³ وافية تجاني، ص. 96.

الفصل الأول السياق التاريخي للاستقرار السياسي وواقع الاستثمار في الجزائر

اتسمت مرحلة بعد الاستقلال بالإبهام والتناقض تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها كانت عبارة عن مرحلة انتقالية، وكان اعتماد الجزائر بالدرجة الأولى على المحروقات وضلت قوانين الاستثمارات الأجنبية سارية منذ الاستقلال إلى غاية صدور أول قانون للاستثمار رقم 63 - 277 والهدف من ورائه المحافظة على الاستثمارات الأجنبية بعد مغادرة أرض الوطن حتى إرساء قوانين وطنية تتفق مع الوضعية الجديدة¹.

¹ عبد الرحمان تومي، " واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة البصيرة للدراسات، المجلد(1)، العدد(8)،(2010)،ص.108.

المبحث الثاني: السياسة الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة (1989-1999)

كانت فترة حكم الشاذلي بن جديد فترة انتقالية حاول فيها إدخال تغييرات وإصلاحات هامة، خاصة على صعيد العلاقات الخارجية والانفتاح السياسي والاقتصادي، إلا أنه واجه تحديات صعبة واجهتها البلاد أصعبها الأحداث التي تركتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي أثرت بشكل كبير على التطورات السياسية والاجتماعية في البلاد خلال فترة التسعينات وبعدها.

المطلب الأول: واقع الاستثمار في الجزائر مع بروز الانفتاح الاقتصادي

بدأ الاقتصاد الجزائري بالتحسن نوعا وهذا راجع لسياسة الانفتاح المنتهجة من طرف الدولة إذ أن قيمة الاستثمارات زادت وهذا بداية من قانون النقد والقرض، بحيث أزال احتكار القطاع العمومي والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر بالإضافة إلى قانون 12-93 الذي أعطى للمستثمر حرية الامتلاك الكامل للاستثمارات بالإضافة إلى حرية تحويل الأرباح مع إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع مع السلطات العمومية.¹ لكن ومن الملاحظ تراجع قيمة الاستثمارات المصرح بها سنة 1995 إلى 218.2 مليون دولار ليعود الارتفاع سنة 1996 ليصل إلى 277 مليون دولار، وهذا راجع لانتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادية بحيث شهدت هذه السنة فتح المجال أمام الخواص ولكن هذا الانفتاح لم يدم طويلا إذ انخفض في السنة الموالية بـ 31.5 مليون دولار ويعود هذا التذبذب في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى:

- تأثير عدم الاستقرار الأمني والسياسي، والذي يرسم قصورا سلبيا لدى الأجانب عن الوضع السائد في الجزائر.
- عدم القدرة السلطات الجزائرية على تسويق الفرص الاستثمارية في الجزائر.
- تخوف المستثمرين الأجانب من اقتحام مجال الاستثمار في الجزائر هذا بسبب ارتفاع مخاطر استثمار رؤوس الأموال فيها.

وشهدت الفترة الممتدة من 1997 إلى 1999 ارتفاع مستمر لقيمة الاستثمارات المصرح بها وهذا راجع للتحسن الملحوظ في الوضع الأمني، ولكن هذه الاستثمارات لم تشمل القطاعات الإنتاجية فمعظمها كان في قطاع المحروقات ففي سنة 1999 نجد أن 94.3% من تدفقات

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، "الجريدة الرسمية،

العدد(64)، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993، ص

الفصل الأول السياق التاريخي للاستقرار السياسي وواقع الاستثمار في الجزائر

الاستثمار الأجنبي انصبت في قطاع المحروقات و بالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يعرف انطلاقته الفعلية بعد نظرا لعدم ملائمة المناخ الاستثماري فيها¹.

الجدول رقم (02): الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (1993-1999):

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاستثمار الأجنبي	117	261	218,2	277	245.5	347	673.5

المصدر: بنك الجزائر

المطلب الثاني: الأزمة السياسية في التسعينات

تولى الشاذلي بن جديد رئاسة الجزائر في 1979، وقام بإدخال إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تحرير الاقتصاد الجزائري من سيطرة الدولة، كما حاول تحسين الأوضاع الاجتماعية من خلال برامج التنمية الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص، وفي فترة حكمه عمل على تحسين العلاقات مع الدول الغربية بما في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا، وسعى إلى جذب الاستثمارات مع هذه الدول، عمل على تعزيز العلاقات مع الدول العربية والإفريقية وكان له دور فعال في حركة عدم الانحياز، مؤكدا على استقلالية القرار السياسي للجزائر.

فترة الثمانينات عرفت أزمات اقتصادية كبيرة بسبب انخفاض أسعار النفط، ما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وارتفاع معدلات البطالة مما تسبب في اضطرابات اجتماعية، وفي 1988 اندلعت احتجاجات شبابية ضد سياسات التقشف ودخلت البلاد في موجة اضطراب قمعتها قوات الأمن والجيش مما أدى إلى مقتل الآلاف، وعلى اثر هذه الأحداث، أطلق الشاذلي بن جديد إصلاحات سياسية هامة تم إقرار دستور 1989 الذي سمح بالتعددية الحزبية وحرية التعبير. مما أدى إلى ظهور العديد من الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية.²

¹ عبد الرجمان تومي، ص.109.

² كريش نبيل، "إشكالية التعبير السياسي في الجزائر" في:

الفصل الأول السياق التاريخي للاستقرار السياسي وواقع الاستثمار في الجزائر

إقرار التعددية الحزبية دفع الجبهة الإسلامية للإنقاذ للمشاركة في الانتخابات، وبدأت الجبهة تلعب دورا بارزا في السياسة الجزائرية وتغلبت بسهولة على الحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني الذي كان الحزب المنافس الرئيس في انتخابات عام 1990، هنا قامت جبهة التحرير الوطني بإجراء تعديلات في قوانين الانتخابات و كانت في صالح الحزب الحاكم وفي ديسمبر 1991 تفاجأ الحزب الحاكم وبالرغم من التعديلات الانتخابية و اعتقال قيادات الجبهة الإسلامية إلا أن الجبهة تحصلت على أغلبية ساحقة من المقاعد في الدور الأول ومحاولة من النظام القائم الحيلولة دون تطبيق نتائج الانتخابات وأجبر الشاذلي بن جديد على الاستقالة وإلغاء الانتخابات وأصبح محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى اغتيل في 1992.¹ واعتبر أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين لم تظلم يد الاعتقال تصرفات الجيش بمثابة حرب على الجبهة بالإضافة إلى انتشار العنف السياسي وازداد الوضع تأسفاً، تسببت هذه الفترة في مقتل الكثير من الجزائريين وتشريد الآلاف أدت هذه الأوضاع المتأزمة إلى:

* تدهور أكثر في الاقتصاد الجزائري

* ازداد الوضع تأسفاً وأصبحت المنطقة غير آمنة

* استمرار أعمال العنف

الفصل الأول السياق التاريخي للاستقرار السياسي وواقع الاستثمار في الجزائر

خلاصة الفصل الأول

تظهر السياسات الاستثمارية في الجزائر بعد الاستقلال تحولات من سياسات التأميم إلى محاولات التنويع الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية. بالرغم من تحقيق بعض النجاحات في مجالات البنية التحتية والتنمية الصناعية، إلا إن البلاد مازالت تواجه تحديات كبيرة خاصة مع اعتمادها على النفط، مما استدعى تحسين بيئة الاستثمار وإيضاح السياسات تجاه المستثمرين الأجانب.

الفصل الثاني

واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز

ملامح الاستقرار السياسي وضرورة

الانفتاح الاقتصادي

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

تمهيد:

مع مطلع القرن الحادي والعشرين، بدأت الجزائر تتعافى من محنتها سياسيا وأمنيا، وبقي أمامها التحدي الاقتصادي والذي عبره يستكمل مسار التعافي، لذلك ستسعى الدراسة من خلال مباحث ومطالب هذا الفصل إلى استعراض المحطات السياسية المهمة التي هيأت المجال لطرح البرامج الاستثمارية التي طرحتها الدولة الجزائرية، وكذلك أبرز الخطط الاقتصادية المنفذة الساعية إلى إحداث إقلاع اقتصادي جديد، يحقق القفزة النوعية.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

المبحث الأول: استقرار النظام السياسي الجزائري بعد 2000 و البرامج الاستثمارية المقترحة.

سيسعى هذا المبحث عبر مطلبين إلى بيان أبرز العوامل التي ساعدت على استعادة استقرار النظام السياسي في الجزائر وصولاً إلى أهم البرامج الاقتصادية والاستثمارية المعلنة، والتي جاءت لاستعادة عافية الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: استقرار النظام السياسي بعد 2000

بعد عام 2000 شهد النظام السياسي في الجزائر عدة تطورات تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتعافي من العشرية السوداء التي عاشتها البلاد في التسعينات، وقد جاء الحل مع تولي عبد العزيز بوتفليقة رأس السلطة منذ 1999 وما تردد في حملته الانتخابية أنه جاء لتحقيق أهداف وهي:

- استعادة الأمن (إطفاء نار الفتنة).
- إنعاش الاقتصاد الوطني.
- إرجاع المكانة الدولية للجزائر¹.

وقد عوامل عديدة ساعدت في استقرار النظام السياسي في الجزائر والتي سعى لتحقيقها الرئيس بوتفليقة وهي:

1/ الوئام المدني والمصالحة الوطنية:

قانون الوئام المدني في عام 1999 بادر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى طرح قانون الوئام المدني الذي وافق عليه الشعب في استفتاء، كان الهدف منه تحقيق المصالحة الوطنية وتوفير العفو للمسلحين الذين يلقون السلاح ويعودون إلى الحياة المدنية.

¹ عبد الله هوادف، أزمة العنف السياسية في الجزائر بين المقاربة الأمنية وسياسة المصالحة الوطنية. (مصر، أسبوط، 2016)، ص 373.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

2/ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية:

في عام 2005 أطلق الرئيس بوتفليقة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي صادق عليه الشعب في استفتاء قدم هذا الميثاق إطارا قانونيا لتسوية الأزمة الأمنية والسياسية، وشمل تعويضا للضحايا وعفوا مشروطا للمسلحين¹.

3/ الإصلاحات الدستورية:

جرت تعديلات دستورية في عامي 2008 و2016 شملت تحديد فترات الرئاسة وضمن حقوق الإنسان وتعزيز الحريات العامة.

4/ النمو الاقتصادي:

استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار النفط والغاز، مما ساهم في تعزيز الاقتصاد وتنفيذ برامج تنموية واسعة وذلك لتحسين الظروف المعيشية وتخفيف حدة البطالة والفقر.

5/ السياسة الخارجية المتوازنة:

اتبعت الجزائر سياسة خارجية تقوم على عدم التدخل في شؤون الآخرين ودعم القضايا العادلة، مما عزز مكانتها الدولية والإقليمية.

كما لعبت الجزائر دورا محوريا في الوساطة في النزاعات الإقليمية مما ساهم في تعزيز الأمن و الاستقرار في المنطقة.

كانت الجزائر تعاني من أزمات سياسية، اقتصادية واجتماعية وكانت تركز نظمها الاقتصادية والاجتماعية على القطاع العمومي أساسا، تتمثل هذه الأزمة أساسا في الاعتماد على الريع البترولي الذي انتعشت مداخله في مدة زمنية هامة حيث عرفت أسعار البترول في الفترة الممتدة ما بين 2002 و2008 منحنى تصاعديا حيث تجاوزت خلال المنتصف الأول من عام 2008 سقف 130 دولار للبرميل، كما بلغت عائدات الجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و2011، ارتفاعا هائلا: 14204 مليون دولار سنة 2000 إلى 51405 مليون دولار سنة 2011².

¹ محمد بوضياف، "النظام السياسي في الجزائر في ظل خيار المصالحة الوطنية- التطورات والمشاهد المحتملة-"، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد (29)، العدد (29)، (يناير 2016)، ص 20.

² تقارير الأوبك من 2005-2013.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

الأمر الذي مكن السلطة من الاستثمار في هذا العامل من أجل شراء السلم الاجتماعي من خلال إنجاز العديد من المشاريع كالطريق السيار والمؤسسات الاستشفائية والجامعية وكذلك المشاريع المتعلقة بالسكن.

المطلب الثاني: أهم البرامج الاستثمارية المقترحة

تبنّت الجزائر سياسة توسعية قائمة على مجموعة كبيرة من المشاريع العامة ضمن خطة التنمية خاصة في الفترة 2000 إلى الوقت الحالي من خلال مجموعة من البرامج والتي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة ورصدت مبالغ مالية معتبرة هذه البرامج التنموية تمثلت في¹:

1/ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

2/ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

3/ برنامج دعم النمو الثاني 2010-2014.

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: 2001-2004.

هو برنامج خصص له مبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، امتد من الفترة 2001 إلى الفترة 2004.²

يرتكز على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية وموجه لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية، أما محاوره الكبرى فتكمن في:

- دعم النشاطات الإنتاجية (الفلاحة، الصيد، والموارد الصيدية...الخ).
- التنمية المحلية والبشرية (التشغيل، الحماية الاجتماعية، التنمية المحلية).
- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي (البنية التحتية).

¹ مبارك بوعشة، من تقييم المخططات النقدية التقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية-، الملتقى الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 11، 12، مارس 2013، ص4.

² كريم زمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009". في: مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. العدد (7)، جامعة بسكرة، (جوان 2010)، ص201.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

أما أهم نتائج و إنجازات هذا البرنامج فتلخص في:

- تراجع في معدلات البطالة من 29 % إلى 24%.
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية.
- نمو مستمر حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي للفترة (2001-2004) معدل 4.4% في حين بلغ متوسط النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بنسبة 4.9%.

من الملاحظ أن هذه السياسية تعتمد على تنشيط وتحفيز الطلب لزيادة النمو الاقتصادي وذلك عن طريق الزيادة الكبيرة والمستمرة في حجم الاستثمارات العمومية وزيادة الاستهلاك النهائي، أما فيما يخص زيادة النمو الاقتصادي خارج القطاع المحروقات فهي ناتجة عن الانتعاش الكبير لقطاع الأشغال العمومية والبناء بالإضافة إلى قطاع الزراعة، خلال سنتي 2003 و2004 عرفت معدلات نمو قياسية بلغت سنة 2003 بنسبة 6.9 % وهي أحسن نسبة من بين تسع دول ضمن الشراكة الأوروبية المتوسطية وهذا حسب تقرير اللجنة الأوروبية المنشور في بروكسل.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

بعد سياسة الإنعاش الاقتصادي أتت سياسة دعم النمو التي تعتمد على تنشيط الطلب لزيادة النمو الاقتصادي، حيث تم تخصيص مبلغ 8705 مليار دينار أي 114 مليار دولار أمريكي، أما محاور الكبرى فتمثلت في:¹

- برنامج تحسين مستوى معيشة السكان (السكن، الصحة ، التعليم).
- تطوير المنشآت الأساسية (النقل، الأشغال العمومية، السدود).
- دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة، السياحة، الصناعة التقليدية).

يجب التذكير بأن قطاع الأشغال العمومية في إطار برنامج الخماسي الأول رصد له مبلغ 36 مليار دولار، هذا المبلغ سمح بصيانة و تنمية 67 ألف و369 كلم من شبكة الطرقات وبناء 1250 منشأة، كما سمح البرنامج بإنجاز طريق جديد بطول 172 كم قيد الانتهاء كما سمح

¹ مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص.14.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

بتتمية الطريق العابر للصحراء، وكذلك إنشاء 3500 شركة جديدة و 150 مكتب دراسات، وسمح بخلق 561 ألف مناصب عمل.

أما فيما يخص السكن دعم الأنشطة الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية وكل هذا يدخل في إطار بعث حركية و استمرارية للنمو إلا أنه هناك جملة من المآخذ على تطبيق هذا البرنامج أهمها: التأخر الكبير في إنجاز المشاريع المرصودة لاسيما المشاريع الهيكلية (ميتر و الجزائر، تراموي، الطريق السيار).

هذا التأخر ترتب عليه ارتفاع في التكاليف، حيث قدرت مبالغ إعادة التقييم لبرنامج دعم النمو الاقتصادي حوالي 50 مليار دولار ولكن رغم ذلك فقد لوحظ تحسن في معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات (أعلى نسبة سنة 2009 بمعدل 9.3%) وبمتوسط عام 5% وهو نمو لم يعرف تذبذبا، وهذا راجع للدور الذي تلعبه المشاريع والاستثمارات العمومية والتي أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

نشير في الأخير إلى أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة خارج المحروقات تبقى ضعيفة ولا ترقى للمستوى المطلوب وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك إمكانية لإحداث تغيير كبير على مستوى التشغيل خاصة وأن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بقيت محدودة حوالي 2.6% (تراوحت بين 0.8 % سنة 2007 و 4.7 % سنة 2009).

ثالثا: برنامج دعم النمو الثاني(2010-2014)

خصص له مبلغ 21214 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار وهذا المبلغ في شقين:

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار.
- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 130 مليار دولار.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

وخصص هذا البرنامج 40 % من موارد لتحسين التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي الخماسي، و عموما يمكن حصر أهدافه في¹:

- تحسين التنمية البشرية.
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني.
- التنمية الصناعية.
- تطوير اقتصاد المعرفة.

وعرف الاستثمار الأجنبي ارتفاعا مع بداية 1999 نتيجة لتطبيق برامج التصحيح الهيكلي وتحسن الأوضاع الأمنية، وتراجع الدولة في مجال الاستثمار مفسحة المجال أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي².

¹ محمد بوهزة، أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع فالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، الملتقى الدولي حول:تقييم برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 12، 11 مارس 2013، ص21.

²محمد بن مريم،" دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1987-2016". في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية.المجلد(10)، العدد(2)، (1 جويلية 2018)، ص59.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

المبحث الثاني: أبرز الخطط الاقتصادية المنفذة لجذب الاستثمارات في الجزائر

كانت الجزائر بحاجة إلى التنوع و التوسع الاستثماري لخلق مناطق جغرافية تتنافس عليها كبرى الشركات المتعددة الجنسيات و المستثمرين في العالم، فالتنوع في مختلف القطاعات وبالخصوص في القطاع الزراعي، الطاقة، الأجهزة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتطلب اقتناص الفرص الاستثمارية الداخلية و الخارجية بهدف تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر، فالتركيز على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلبا على مصادر الدخل الاقتصادي.

المطلب الأول: أهم المشاريع الاستثمارية (محليا)

في فترة 2000 سجل الاستثمار تطورا وبشكل سريع، وذلك بسبب الإجراءات التحفيزية التي اعتمدها الدولة الجزائرية من خلال تطبيق الأمر الرئاسي 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار¹، الأمر الذي شجع المستثمرين الأجانب إلى توجيه استثماراتهم نحو الجزائر إضافة إلى الاستقرار الجزئي الذي عرفته البلاد.

وقصد التسهيل والتخفيف من الإجراءات والعراقيل التي تصادف العمليات الاستثمارية تم استحداث هيئة مستقلة تحت تسمية وكالة ترقية وتدعيم الاستثمار APSI في شكل شبك وحيد تجمع تحت سقفه كل الإجراءات اللازمة لإعداد وإنجاز الاستثمارات إضافة إلى تقديم كل التسهيلات من نظام الامتيازات المرتبطة بمختلف الأنظمة التي جاء بها القانون 12-93 إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ومنح استقلالية أكبر، إضافة لدعمها بالمجلس الوطني للاستثمار CNI برئاسة رئيس الحكومة²، وتعديله بالأمر الرئاسي 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006، الذي قلص إجراءات الاستثمار إلى 10 أيام إضافة إلى إعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر الرئاسي رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، "الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة بتاريخ 20 غشت 2001، ص 7.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "الأمر الرئاسي رقم 06-08، يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03"، الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 15 يوليو 2006، ص 20.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

قامت الجزائر بتنفيذ مشاريع استثمارية بعد عام 2000 على المستوى المحلي، والتي ساهمت في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أهم المشاريع الاستثمارية في الجزائر محليا:

1/ الطريق السيار شرق- غرب: يعتبر هذا المشروع من أكبر مشاريع البنية التحتية في الجزائر، يمتد الطريق السريع عبر البلاد بطول حوالي 1,216 كيلومترا ويربط الحدود الشرقية مع الحدود الغربية مما يسهل نمو وتوسع الأنشطة الصناعية وجذب الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي، نظرا لتوسع مساحة العقار الصناعي الجاذب للاستثمار على طول ضفتي الطريق السيار كما له تأثير على قطاع الأشغال العمومية وعلى قطاع الفلاحة والتنمية الريفية وقطاع التجارة، وكذلك السياحة والنقل.

2/ مشروع توسعة ميناء الجزائر: عرف ميناء الجزائر توسعة كبيرة لزيادة قدرته الاستيعابية وتحسين مرافقه، ما يجعل دوره مهم في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

3/ برنامج السكن الاجتماعي: أطلقت الحكومة الجزائرية برامج ضخمة لبناء وحدات سكنية جديدة في مختلف الولايات لتلبية الطلب المتزايد على السكن، شمل البرنامج مئات الوحدات السكنية مما ساهم في تحسين الظروف المعيشية.

4/ مشروع الطاقة المتجددة:

وذلك بتطوير مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لزيادة نسبة الطاقة المتجددة، بناء محطات توليد الطاقة النظيفة مثل: مشروع الطاقة الشمسية في الهضاب العليا يهدف هذا المشروع إلى تنويع مصادر الطاقة بتطوير مشاريع كبيرة للطاقة الشمسية في مناطق الهضاب العليا والصحراء، مستفيدة من وفرة الشمس في هذه المناطق، وقد تم الاستثمار أيضا في الطاقات المتجددة من خلال برنامج الفعالية الطاقوية وتخفيض الغاز المشتعل والمشروع الياباني " اس اس بي" ومشروع " بئر ربيع شمال " لإنشاء المحطة النموذجية بالطاقة الشمسية بورقلة شراكة بين مجمع سوناطراك وكجمع ايني بقدرة إنتاج 10 ميغاواط في هذا الحقل¹.

¹مختارية دين، فاطمة الزهراء زرواط، " الاستثمار في الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر - دراسة مشروع المحطة النموذجية بالطاقة الشمسية بحقل بئر ربيع شمال ورقلة-". في مجلة البديل الاقتصادي. المجلد (5) العدد(1)، (1 فيفري 2018)، ص71.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

إنشاء محطة الطاقة الشمسية في حاسي الرمل وهي واحدة من أكبر محطات الطاقة الشمسية في إفريقيا.

5/ توسعة وتحديث مطارات الجزائر:

شمل هذا المشروع مطار هواري بومدين في العاصمة، لتحسين قدرته على استقبال المزيد من الركاب وتحديث مرافقه وفقا للمعايير الدولية، وكذلك إطلاق مشروع ميٹرو الجزائر لتحسين النقل العام وتقليل الازدحام المروري.

6/ مشروع السكة الحديدية عالية السرعة:

تضمن هذا المشروع إنشاء خطوط سكك حديدية جديدة وربط المدن الكبرى بشبكة قطارات عالية السرعة، ما يساهم في تحسين النقل الداخلي وتخفيف الضغط على الطرق.

7/ مشروع تطوير الزراعة الصحراوية:

تمثلت في تطوير الزراعة في المناطق الصحراوية من خلال استخدام تقنيات الري الحديثة وزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف، مما يعزز الأمن الغذائي ويوفر فرص عمل جديدة في المناطق الريفية.

8/ مشاريع المياه والصرف الصحي:

تضمنت تحسين شبكات المياه والصرف الصحي في المدن والقرى، مما ساعد في توفير مياه شرب نظيفة وتحسين الظروف الصحية للسكان.

9/ مجمع الصناعات البتروكيمياوية في أرزيو :

يهدف هذا المشروع إلى تطوير صناعة البتروكيمياويات في الجزائر وزيادة القيمة المضافة من موارد النفط والغاز، يشمل المجمع عدة مصانع لإنتاج مواد بتروكيمياوية تستخدم في صناعات متعددة¹.

10/ مشروع مدينة العلوم في وهران:

إنشاء مجمع علمي وتعليمي ضخم لتعزيز البحث العلمي والتطوير في مجالات متعددة.

11/ مشروع مدينة الجزائر الجديدة:

¹ مصطفى بالمقدم، "الغاز الطبيعي في الجزائر: آفاق وتحديات"، مجلة التنظيم والعمل، العدد (04)، ص70.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

مشروع إنشاء مدينة جديدة في منطقة سيدي عبدالله، تهدف إلى تقليل الضغط عن العاصمة وتوفير بيئة حضرية حديثة تضم مرافق سكنية وتجارية وصناعية متكاملة.

كل هذه المشاريع الاستثمارية الكبيرة تبين الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، كما لعبت دورا في توفير فرص عمل جديدة مما يساهم في تحسين جودة الحياة.

في سنة 2010 تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي إلى 2,2 مليار دولار، وسجل 1,71 مليار دولار لسنة 2014، وذلك بسبب أن إجراءات الاستثمار التي أقرتها الحكومة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والتي تلزم الشركات الأجنبية إشراك نظيرتها المحلية بنسبة 51 بالمائة للطرف الجزائري، هذه الإجراءات لم تشجع أبدا على الاستثمار بالسوق الجزائرية، مما أدى بعدد كبير من المستثمرين من المغامرة بدخول الجزائر مطالبين الدولة الجزائرية بمراجعة القانون، ورأى المستثمرون بأن المؤسسات الجزائرية تفتقر إلى التكنولوجيا والخبرة في التسويق، ما يجعل مشاركتها وبنسبة الأغلبية في المشاريع الكبرى مخاطرة¹.
من خلال البيانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار فيما يتعلق بالاستثمارات المحلية المصرح بها خلال 2002-2004 فقد قدرت بـ 58324 مشروع استثماري بمبلغ 8018771 مليون دينار جزائري.

الجدول رقم (03): تطور المشاريع الاستثمارية المحلية خلال الفترة 2002 - 2004

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بـ مليون دج	بـ النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الاستثمار المحلي	58324	99%	8018771	77%	848302	88%

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

¹ شعيب بونوة، فاطمة الزهراء عراب، "انعكاسات دور الحكومة في تهيئة مناخ الاستثمار على واقع الاستثمار (المحلي والأجنبي) في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والتنمية، المجلد (3)، العدد (1)، 15 سبتمبر 2016، ص 142.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

المطلب الثاني: المشاريع الاستثمارية الأجنبية 2000 - 2016

بعد تقلص نسبة التضخم وحجم المديونية الخارجية خاصة بعدما رخص نادي باريس في جويلية 2000 إدماج بند للتحويل ضمن اتفاقيات إعادة الجدولة، وتطبيقا لهذا البند أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات الثنائية لتحويل الديون مع فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وقد تم تحويل 61 مليون أورو بين كل من فرنسا والجزائر و84 مشروع مسجل في ميزانية الدولة في حين حولت ما قيمة 40 مليون دولار مع إسبانيا.¹

في سنة 2004 شهدت الجزائر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا خاصة بالنسبة للقطاعات خارج الطاقة والمناجم أين سجلت ماقيمة 154 مليار دينار جزائري مقابل 112 مليار دج، وأهم أسباب هذا الارتفاع تعود إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لصالح شركة أسبات الهندية إلى جانب خصخصة المؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD لصالح شركة هنكل الألمانية واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2006، السنة التي سجل فيها قيمة استثمارات أجنبية مباشرة حوالي ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003 (634 مليون دولار أمريكي) خاصة مع إصدار الأمر 08-06 الذي يعدل ويتم الأمر 03-01 بمزيد من الحوافز و الضمانات وتقليص للإجراءات الإدارية.

حسب المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن عدد المشاريع الاستثمارية التي تدخل ضمن الشراكة الأجنبية بين 2002 إلى غاية 2016 بلغت حوالي 63804 مشروع ومن هذا نلاحظ التركيز على المشاريع الخاصة بالنقل و التي استحوذت على حوالي 48.74 % ثم تليها المشاريع الصناعية بحوالي 11256 ومشاريع البناء بحوالي 11389 مشروع ومن خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الزراعة تحصل على نسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 2.06 % وبحوالي 1316 مشروع على الأكثر، أما قطاع السياحة ورغم المواقع الفريدة والتنوع السياسي الذي تتمتع بهم الجزائر لم يحصل إلا على 1018 مشروع و بنسبة لم تتعدى 1.60 %، وهناك مشاريع أخرى معلقة بين الجزائر والمستثمرين لم تحصل إلا على مشروعين من القطاع التجاري و05 مشاريع في قطاع الاتصالات وبمعدل لم يتجاوز 0.01 %، وتبقى

¹ عبد القادر شاعة، "المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة و الدفع المسبق مع إشارة لحالة الجزائر"، في مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد (4)، (2010)، ص185.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

الكثير من القطاعات تحتاج إلى فتحها أمام المستثمرين المحليين والأجانب وضرورة وضع القوانين التي تحمي المصالح الاقتصادية للبلاد من الفساد الإداري الذي يعرقل مسار التنمية المحلية مصادر الدخل التنوع¹.

الجدول(04): تقسيم المشاريع الاستثمارية المصرح بها بين 2000-2016.

المبلغ	النسبة المئوية	عدد المشاريع	قطاعات النشاط
222790	2,06	1316	الزراعة
1310896	15,87	11389	البناء
7411469	17,64	11256	الصناعة
171948	1,47	935	الصحة
10959948	48,74	31097	النقل
974396	1,60	1018	السياحة
1196895	10,64	6786	الخدمات
10914	0	2	التجارة
432578	0,01	5	الاتصالات
12800834	100	63804	المجموع

المصدر: [http:// www.andi.dz/ index.php/ declaration-d-invessement.id=395\(27/05/2018\)](http://www.andi.dz/index.php/declaration-d-invessement.id=395(27/05/2018))

يعتبر القطاع الصناعي وقطاع الطاقة أكثر القطاعات استثمارة من طرف الدول المستثمرة في الجزائر، فتحصد كل من فرنسا، سويسرا، ألمانيا، إيطاليا، وإسبانيا حصة الأسد في هذه المشاريع، وتعد شركة توتال هي شركة نفط فرنسية أهم شركة نفط مستثمرة في الجزائر.

أما الدول الإفريقية وعلى رأسها مصر بأهم شركة Egyption General Petroleum Corporation وهي ناشطة في الجزائر بتكلفة تقدر بـ 1404 مليون دولار.

كما استقطب قطاع المواد الكيماوية، وكذلك قطاع النقل والتخزين، قطاع المعادن، قطاع الفحم والنفط، قطاع المعادن الأصيلة للسيارات وكذلك قطاع الفنادق والسياحة أكبر الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

¹الياس سييساني، ميدون سييساني، مرجع سبق ذكره، ص.74.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

• أهم الدول الأجنبية التي تشارك الجزائر في المشاريع الاستثمارية:

بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر 2120549 مليون دينار جزائري خلال الفترة الممتدة 2002-2011 حيث تأتي الدول الأوروبية في المرتبة الأولى باستحواذها على 228 مشروع وتأتي الدول العربية في الثانية، وحصلت الدول الآسيوية على مشاريع من الدول الإفريقية وأستراليا فجم الاستثمارات الوافدة منها لا تتعدى المشروع الواحد¹.

الجدول رقم (05): أهم الدول الأجنبية التي تشارك الجزائر في مشاريع استثمارية بين (2002 - 2016)

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ	عدد الوظائف
فرنسا	437	955161	17010
آسيا	313	677209	42649
الاتحاد الأوروبي	98	136102	10567
الأمريكيتين	19	68163	3755
الدول العربية	236	997528	30199
إفريقيا	5	5686	209
أستراليا	1	2974	264
متعددة الجنسيات	26	2974	3521
المجموع	423	24085	119521

المصدر:

[http:// www.andi.dz/ index.php/ declaration-d-invessement.id=395\(27/05/2018\)](http://www.andi.dz/index.php/declaration-d-invessement.id=395(27/05/2018))

تعمل هذه الشركات المستثمرة في الجزائر لفترة طويلة تحقق من خلالها دعم الأسواق الوطنية وتوفير مناصب العمل للشباب الجزائري الباحث عن العمل.

استمرت هذه الزيادة لتصل رقما قياسيا تجاوز 3000 مليون دولار خلال عامي 2008-2009 بالرغم من أن العالم مر خلال الفترة بأزمة مالية اقتصادية حادة تراجع خلالها حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 40% على المستوى العالمي كما انهارت أسعار البترول.

¹ الياس سيساني، ميدون سيساني ، ص79.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

تأسس " السويدي إلكتريك الجزائر باسثمار يصل إلى 20 مليار دولار، وهي تعمل في العديد من قطاعات الطاقة وتوزيعها إلى نقلها والاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة¹، بدأ عمل مصنع الكابلات في عين الدفلى في عام 2008 وينتج هذا المصنع 30 ألف طن من كابلات النحاس والألمنيوم.

كما شهدت سنة 2011 تدفق استثمائي 2720 مليون دولار وسرعان ما تراجع وذلك راجع لدخول مشاريع في قطاعي البتروكيماويات تحلية المياه مرحلة الإنجاز وأيضا لرفع البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر لرأسمالها².

كما تعتبر الصين من أكبر الدول المستثمرة في الجزائر حيث يوجد ما يفوق 1000 شركة صينية نشطة على التراب الجزائري بما في ذلك الشركات التي لها مقرات وفروع وما يفوق 50000 صيني مقيم خاصة بعد دخول الدولتين في اتفاقيات وعلاقات اقتصادية متعلقة بالعديد من القطاعات أهمها قطاع السياحة والتي تمثلت في بناء وحدات فندقية وشبه فندقية، الهياكل القاعدية الخاصة بالنقل والاتصالات وكذلك مؤسسات الطاقة، كما أصبحت الجزائر منذ عام 2014 ثاني أكبر سوق للاستثمارات الصينية وتمكنت الشركات الصينية من الحصول على عقود بقيمة نحو 22 مليار دولار ما بين العامين 2005 و2016.³

¹ هاجر بوعوة ، أمال موترفي ، " واقع إدارة أمن المعلومات في مؤسسة السويدي إلكتريك الجزائر"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال. المجلد(06)، العدد(02)،(جانفي 2020)، ص210.

² حبيب قنوني، محي الدين حداب، " تطور السياسات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، في مجلة الاقتصاد الحديث و التنمية المستدامة، المجلد(3)، العدد(1)،(30 جوان 2020)، ص41.

³ شريف لحرش، سعد مرزق، " واقع الشراكة الإستراتيجية في المجال السياحي بين الصين والجزائر وأثر قانون الاستثمار"، في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد(15)، العدد(1)، (27أفريل 2022)، ص. ص 2112.2113

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

الجدول رقم (06): تدفقات الاستثمار الأجنبية للجزائر خلال الفترة (2002 - 2015)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تدفق الاستثمارات	1065	634	882	1145	1888	1743	2632
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفق الاستثمارات	2754	2301	2580	1499	1684	1507	584-

المصدر:

[http:// www.andi.dz/ index.php/ declaration-dinvessement.id=395\(27/05/2018\)](http://www.andi.dz/index.php/declaration-dinvessement.id=395(27/05/2018))

كل هذا التطور والتغير في تدفق الاستثمار في الجزائر راجع إلى التحسن في الوضع الأمني، خاصة الاستثمار الأجنبي ازداد بتحسن الوضعية الأمنية فقد عرف قفزة نوعية ليصل في 2009 إلى أعلى مستوى له، كما انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات عامة في مجال الاستثمار، تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة على المسويين المحلي والوطني والدولي، بحيث عملت على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، وكان الغرض من ذلك تشجيع المبادرات في جلب رؤوس الأموال وفرض تدابير جديدة لتوجيه لتوجيه الاستثمارات في مختلف القطاعات¹، وبداية من خطر انهيار الأسعار البترولية اتبعت الجزائر مشاريع استثمارية يوضحها الجدول التالي:

¹ يزيد نقرات، تونس صيد، سليمة بن زعمة. "الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر - دراسة نظرية تحليلية- في مجلة دفاتر بواكس، المجلد(8)، العدد(1)، (2019)، ص 62.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

الجدول رقم (07): حجم المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-
2006

المشاريع	عدد المشاريع	%النسبة
الاستثمار المحلي	62982	%99
الاستثمار الأجنبي	822	%1
المجموع	63804	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر 2017

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

المبحث الثالث: التجارب الاستثمارية الناجحة في العالم و فرص الاستفادة منها جزائريا

يؤدي الاستثمار وخاصة الأجنبي إلى مجموعة من الفوائد، أهمها خلق فرص عمل إضافية والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وعرف الاستثمار الأجنبي في الجزائر تحسن في الفترة 2010-2019 بسبب تحسن الظروف والإصلاحات التي شهدتها الجزائر والاتجاه إلى تحرير الاقتصاد وما تبعها من تدابير وإجراءات لجذب الاستثمار الأجنبي، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتطوير اقتصادها وجذب الاستثمارات من خلال الاستفادة من التجارب الاستثمارية الناجحة لدول أخرى وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: تجربة ماليزيا

الاستفادة من التجربة الماليزية في الجزائر بتتويج الاقتصاد من الاعتماد على المواد الخام إلى تصنيع السلع ذات القيمة المضافة العالية، وذلك بتعزيز الصناعات التحويلية وتطوير قطاع التكنولوجيا في الجزائر، وكذلك بالاعتماد على توفير بيئة اقتصادية، وسياسية مستقرة، والاعتماد على سياسات تجارية، ومالية تحريرية، وإعفاء المستثمرين الأجانب من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات، وإمكانية تجديدها لمدة خمس سنوات إذا برهن المستثمر الأجنبي نجاحه في نقل تكنولوجيا جديدة إلى البلاد، وساهم في تصدير منتجات جديدة محلية¹.

¹ فطيمة حاجي، "تجربة ماليزيا في تحسين مناخ الاستثمار ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة"، في مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد (2)، العدد (4)، (6 أكتوبر 2010)، ص 10.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

- تنويع الاقتصاد: ماليزيا بدأت بتنويع اقتصادها بعيدا عن الزراعة والمواد الخام نحو الصناعات التحويلية والخدمات، والجزائر بإمكانها ذلك بتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط والغاز من خلال الاعتماد على قطاعات أخرى مثل: الزراعة، الصناعة التحويلية، والخدمات.
- السياسات الجاذبة للاستثمار الأجنبي: قامت ماليزيا بإنشاء مناطق حرة وصناعية جذبت العديد من الشركات الأجنبية بفضل التسهيلات الضريبية والإدارية، يمكن للجزائر إنشاء مناطق اقتصادية خاصة توفر مزايا ضريبية وإدارية لجذب المستثمرين الأجانب.
- تعزيز قطاع التعليم والتدريب: استثمرت ماليزيا بكثافة في التعليم والتدريب المهني لرفع كفاءة اليد العاملة، مما ساعد في جذب الاستثمارات في قطاعات التكنولوجيا العالية والصناعات المتقدمة، يمكن للجزائر التركيز على تحسين جودة التعليم وتطوير برامج تدريبية مهنية لتعزيز المهارات المحلية وجذب الاستثمارات في القطاعات المتقدمة.
- التخطيط الاقتصادي طويل الأمد: نفذت ماليزيا خططا خماسية طويلة الأمد لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل رؤية ماليزيا 2020 التي هدفت إلى جعل ماليزيا دولة متقدمة، يمكن للجزائر وضع خطط إستراتيجية طويلة الأمد مع أهداف اقتصادية واضحة، مما يوفر رؤية متكاملة لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- الترويج للسياحة: أصبحت ماليزيا من أهم الوجهات السياحية في العالم بفضل سياسات الترويج للسياحة وتطوير البنية التحتية السياحية، تمتلك الجزائر مقومات سياحية كبيرة يمكن تطويرها لتعزيز قطاع السياحة كأحد موارد الدخل القومي.
- تجربة مشروع التوجه نحو اقتصاد صديق للبيئة في ماليزيا وإسقاطها على الجزائر والفكرة مناسبة للخروج من أزمة الاعتماد على النفط، حيث طرحت الجزائر برنامجا للطاقات المتجددة تحت إطار الاقتصاد الأخضر سمي ببرنامج (تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية آفاق 2030¹، يعتمد بشكل كبير على مجال الطاقة المتجددة باعتبارها المجال الخصب للاقتصاد الأخضر كونها تستمد طاقتها من الموارد الطبيعية المتجددة وغير نافذة مثل الرياح، الماء والشمس، أطلق هذا البرنامج في فيفري 2011، وقد هدفت الجزائر من

¹ منى كشاط، خديجة حجاز، " تفعيل الاستثمارات الخضراء في الجزائر لدفع عجلة الاقتصاد الأخضر و تحقيق التنمية المستدامة الواقع والآفاق المستقبلية"، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، المجلد (5) العدد(1)، 2019، ص36 .

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

خلال هذا المشروع إلى إنشاء حوالي 60 محطة شمسية كهروضوئية، شمسية وحرارية و طاقة رياح محطات مختلفة¹، وكذلك تحاول وضع طاقة متجددة بقدرة 22000 ميغاواط لآفاق 2030 بالنسبة للسوق الوطني مع مراعاة القدرة على التصدير إذا أتاحت الفرصة.

بتطبيق هذه الدروس المستفادة من التجربة الماليزية، يمكن للجزائر تحسين مناخها الاستثماري وتنويع اقتصادها ليصبح أكثر استدامة واستقرارا في مواجهة التقلبات العالمية.

المطلب الثاني: تجارب استثمارية مع دول أخرى

استفادت الجزائر من العديد من الدول واستثمارها من خلال شركاتها الموجودة في الجزائر وبأعمال مختلفة، حيث يعد إقليم آسيا والمحيط الهادي أهم مستثمر في الجزائر وفي مقدمتها الصين وتشكل الشركة الوطنية الصينية للأشغال والبناء أهم قوة ضاربة لبكين في الجزائر، حيث تقوم بانجاز العديد من المشاريع على رأسها ميناء الجزائر الجديد الذي تقوم الصين بتمويله وفق اتفاق إقراض طويل الأجل بحوالي 3 مليار دولار، إلى جانب مشاريع انجاز البنى التحتية منها توسعة مطار الجزائر الدولي.

• الاستفادة من التجربة الصينية : استفادت الجزائر من استخدام الاستثمارات الأجنبية لتطوير البنى التحتية وتحفيز نقل التكنولوجيا من خلال الشراكات الإستراتيجية.

قامت الصين بتحقيق خطوات هائلة في التحول الطاقوي، وبالأخص الطاقات المتجددة طاقة الرياح البرية والبحرية، واستطاعت أن تحول التحول الطاقوي مع الحفاظ على البيئة، وان محاولة الجزائر الاستفادة من هذه التجربة لا يعني استنساخ التجربة كما هي بالكامل، لان هناك فوارق كبيرة بين المعطيات ومن بينها التكنولوجيا المتطورة والهائلة التي تمتلكها الصين، لكن القصد هو التعلم من التجربة التي شجعت على تشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة وبالتحديد طاقة الرياح².

¹رحمة بلهادف، رشيد يوسف، " الاستثمار في الطاقات المتجددة خيار استراتيجي للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في إطار الاستغلال المستدام للنفط العربي."، مجلة الإستراتيجية والتنمية. المجلد (5)، العدد(9)، (2015)، ص25 .
²أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، دكتوراه غير منشورة، (جامعة قاصدي مرياح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013/2014)، ص34.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

وذلك بمضاعفة إمدادات الكهرباء من مصادر الطاقة النظيفة للحد من ارتفاع درجة الحرارة، وكذلك زيادة الإنفاق والاستثمار على البحث والتطوير وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك في مجال الطاقة، من أجل تحسين قطاع التكنولوجيا الخضراء، وكفاءة الألواح الشمسية والتوربينات الهوائية¹.

***الاستفادة من تجربة سنغافورة:** يتميز الاقتصاد في دولة سنغافورة بالنمو السريع والمستمر لأن السياسة العامة الاقتصادية تركز على:

- توفير الاستقرار السياسي والأمني من خلال نظم حكم شرعية مستقرة.
- بناء مناخ استثماري منظم يركز على خطط التنمية في قطاع الصناعة وزيادة القدرة التصديرية وتنويعها نحو مختلف بلدان العالم².

اعتمدت دولة سنغافورة على بناء النموذج الصناعي بالانطلاق من الصناعات الكثيفة للعمالة كالمنسوجات والتي لا تحتاج رأس مال كبير، وتوفر اليد العاملة، والاعتماد على تشجيع الصادرات وجذب رأس المال الأجنبي للمستثمرين من خلال الحوافز، وإنشاء المناطق التجارية الحرة، اتبعت سياسات اقتصادية مفتوحة شجعت فيها التجارة والاستثمار، تعميق استخدام التكنولوجيا، كما اعتمدت على تنمية التصنيع.

الصناعات الصغيرة والمتوسطة مهمة في التحول التنموي والاقتصادي في الجزائر، لأن التكلفة المالية بالنسبة لرأس المال المستثمر منخفضة، ما يجعل منها مشاريع قادرة على تحقيق مداخيل للبلاد وخلق مناصب الشغل وتوفير السلع والمنتجات للسوق المحلية والمساهمة في تطوير الصناعات الكبيرة، هذه التجربة تحتاج بناء إستراتيجية من بينها توفير كل التسهيلات الممكنة وإزالة العراقيل لنجاح هذا القطاع وتحقيق غايات تعود بالنفع العام على الاقتصاد والجزائر، وتفعيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة والابتعاد عن ريع البترول والدخول في تنوع اقتصادي يحقق اكتفاء ذاتي وتنوع مصادر الإيرادات العامة للدولة الجزائرية³.

¹ وفاء شماني، فاطمة حاجي. "دراسة تحليلية لواقع طاقة الرياح البحرية والطاقة الكهرومائية في الصين، ومدى استفادة الدول العربية من هذه التجربة"، في مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (10)، العدد (2)، (ديسمبر 2023)، ص 50.

² محمد يوسف، محمد أمين بن عزة. "أفاق الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنوع الاستثمار في الجزائر الاستفادة من التجربة دولة سنغافورة"، في مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد (3)، العدد (2)، (2021)، ص 20.

³ محمد يوسف، محمد أمين بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الفصل الثاني واقع الاستثمار في الجزائر بين بروز ملامح الاستقرار السياسي وضرورة الانفتاح الاقتصادي

خلاصة الفصل الثاني

تساهم الاستثمارات بنصيب كبير في التنمية الاقتصادية سواء كانت محلية أو أجنبية، ونظرا لأهمية البالغة للاستثمار قامت الدولة الجزائرية بتحسين مناخ الاستثمار من أجل استقطاب المستثمرين الأجانب، وتحسين الاستثمار المحلي وذلك من خلال مجموعة من القوانين والتسهيلات التي تدعم وتحفز الاستثمار لتحقيق الأهداف المرجوة وهي تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الثالث

تحديات وفرص الاستثمار في

الجزائر

تمهيد:

تشهد الجزائر كغيرها من الدول أحداثا مختلفة سياسية، اقتصادية واجتماعية وكل فترة عرفت أوضاعا تختلف عن الأخرى تبعا لاختلاف الظروف والصراعات التي شهدتها، فمنذ سنة 2014 وإلى سنة 2019 كانت الأجواء السياسية والاقتصادية حرجة، وانتهت بما سمي بـ:"الحراك الشعب الجزائري" سنة 2019 الذي نتج عنه معطيات جديدة ومرحلة مختلفة.

المبحث الأول: تحدي عدم التداول على السلطة و زيادة الاحتجاجات (الإشارة إلى حراك 2019).

استمر حكم عبد العزيز بوتفليقة في الجزائر لمدة 20 سنة، إلا أن الفترة الأخيرة شهدت فسادا سياسيا بسبب مرض الرئيس و كانت العهدة الثالثة من أسوء العهديات على الحياة السياسية، حيث غاب الرئيس عن تسيير أمور البلاد ونابته أطراف غير دستورية، ما أدى إلى تأزم وضع البلاد، ونتج عن ذلك قيام حراك شعبي سنة 2019 طالب بضرورة التغيير.

المطلب الأول: أزمة عدم التداول على السلطة في الجزائر

مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة دام لفترة طويلة غيبه عن أداء مهامه، ودخلت البلاد في حالة فوضى وعدم رضا، وخلال غياب الرئيس الجزائري اعتبرت أحزاب وشخصيات جزائرية منصب رئيس الجمهورية شاغرا، ما استدعي تطبيق المادة 80 من الدستور الجزائري. وبعد عودته شكك كثيرون في قدرته على ممارسة صلاحياته كرئيس للدولة وقائدا أعلى للقوات المسلحة، ورغم ذلك ترشح بوتفليقة لولاية رئاسية رابعة عام 2014، وفاز بها بعد حملة انتخابية أدارها بالنيابة عنه أعضاء الحكومة ومسؤولون حزبيون¹.

طيلة العهدة الرابعة، نادرا ما ظهر الرئيس بوتفليقة إلى العلن وظهوره كان مقتصرًا على المناسبات الرسمية الضرورية، مما زاد من شك الشعب في قدرته على قيادة البلاد بفعالية، وصار جليا أنهم يشعرون بشغور منصب الرئيس وكان البقاء على بوتفليقة هدفا². في هذه العهدة عمل النظام لسنوات طويلة على عدم إرساء قواعد التداول على السلطة، من خلال منع التفعيل الحقيقي للتعديدية الحزبية، وتولى شقيق الرئيس الأصغر السعيد بوتفليقة تسيير شؤون البلاد بصورة غير رسمية، وعمل على إخضاع الأحزاب السياسية ورجال الأعمال بكل الوسائل وصولا إلى تمرير العهدة الخامسة بالقوة رغم اعتراض الكثيرين على ذلك، وفي ظل هذه الأحداث تعقدت الأمور وأنتجت أزمة المجلس الشعبي الوطني من خلال الانقلاب على رئيسه هذه الأوضاع أقلقت كثيرا المواطنين لأنها عملت على ضرب وكسر عزيمة الشعب من خلال نشر الفساد المالي الإداري الأخلاقي في ظل انتشار الثورات في بعض الدول

¹رياض الصيداوي "نهاية زمن بوتفليقة - صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر"، المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية، تونس - جنيف 2019، ص4.

² نفس المرجع، ص5.

العربية، حاول النظام القيام ببعض الإصلاحات وقامت الحكومة بتعديل الدستور سنة 2016 وإصلاحات أخرى شملت نظام الانتخابات والنظام الحزبي بالإضافة إلى رفع حالة الطوارئ التي ظلت مفروضة منذ 1992 بالإضافة إلى بعض الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في دعم الشباب لكنها مشاريع فاشلة بسبب عدم ملائمتها للوضع الاقتصادي ولم تكن مدروسة لأن هدفها شراء الأمن الاجتماعي الذي كان في حالة توتر وتزامنت تلك المشاريع مع ارتفاع سعر البترول وكانت الجزائر أكثر الدول تضررا من أزمة البترول فانتهجت:

* سياسة التقشف

*توقيف الكثير من المشاريع الكبرى

*تقليص عمليات التوظيف في مختلف القطاعات

هذا الوضع أدى إلى زيادة السخط الشعبي وتفاقم الاحتجاجات ضد حكمه، مما ساهم في ظهور الحراك الشعبي وهو حركة احتجاجية واسعة طالبت بإصلاحات جذرية ورحيل النظام القائم¹.

المطلب الثاني: حراك الجزائر 2019

خلال فترة غياب الرئيس بوتفليقة عن ادارة شؤون البلاد كثرت الاحتجاجات والتوتر السياسي وازداد الوضع تأزما وأصبح أكثر تعقيدا وعدم القدرة على تسيير الأمور أو إيجاد حلول، كل هذه التحولات جعلت المواطن يتخبط ويعاني كل هذه الأسباب دفعت المواطنين للخروج يوم 22 فبراير 2019 مطالبة بالتغيير الفوري والجذري والحرية والعدالة الاجتماعية ودولة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي.

بدأ حراك 2019 سلميا لخروج المواطنين، رفضا للوضع القائم واستمرارية العهد البوتفليقي خاصة بعد إعلانه الترشح لعهدة خامسة وهو طريح الفراش²، وقام بتحدي النظام منع الاحتجاجات في العاصمة بقوة القانون واستمر وأثبت سلمية الحراك رغم محاولة بعض الجهات إفساد سلميته وكان مفاجئة للجميع (النظام والشعب وسفارات الدول الأجنبية) من حيث الطابع السلمي والأعداد الكبيرة والتنظيم واستمر وازداد عدد المحتجين كل جمعة وفي كل ولايات الوطن، وبقي الإصرار على شعار رفض ترشح الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة لولاية

¹عائشة دويدي، " الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)" مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد(11)، العدد(1)، (أفريل 2020)، ص837.

²رياض الصيداوي ، مرجع سبق ذكره، ص 50.

خامسة، اتخذ حيزا كبير ضمن الشعارات المرفوعة، واجتمعت جميع الفئات بمختلف مطالبها في الحراك الشعبي:

- رفض العهدة الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة
- تغيير النظام الحاكم جذريا
- تحسين الأوضاع السياسية و الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري
- احترام تطبيق قوانين الجمهورية والدستور الجزائري¹

تواصل الحراك متحدا في مطالبه وأهدافه وبقي إلى أن تحقق مطلبه ولم يتوقف حتى تراجع الرئيس عن ترشحه وإنشاء حكومة انتقالية وتأجيل الانتخابات، وإطلاق ندوة وطنية جامعة مستقلة، تكون بمنزلة هيئة تتمتع بكل السلطات اللازمة لدراسة وإعداد واعتماد كل أنواع الإصلاحات وتطور الأمر بدخول الكثير من رجال الأعمال وبعض السياسيين إلى أروقة العدالة بسبب قضايا الفساد.

قضايا الفساد ألحقت ضررا كبيرا بالاقتصاد الوطني وجعلت من الظروف الاجتماعية جد صعبة في الجزائر خاصة وأن غياب الرئيس عن تسيير أمور البلاد كانت لفترة طويلة، ما ترك المجال لأطراف أخرى بتسيير أمور البلاد، وكان خيار الحراك هو الأمل الذي أنقذ الجزائر من استمرار الأوضاع المزرية فيها، في النهاية استقال عبد العزيز بوتفليقة من منصبه في أبريل 2019 عبر تفعيل المادة 102 من الدستور التي تتحدث عن شغور منصب رئيس الجمهورية، وبات واضحا أن مؤسسة العسكر قد استرجعت مقاليد الحكم وتحت ضغط الاحتجاجات الشعبية والحراك الشعبي الذي طالب بإصلاحات جذرية وإنهاء حكم النخبة القديمة في الجزائر.

¹ عائشة دويدي، مرجع سبق ذكره، ص838.

المبحث الثاني: الفرص الجديدة لتعزيز الاستثمار في الجزائر (التركيز على سياسة الرئيس تبون في جذب الاستثمار)

بعد حراك 2019 واستقالة عبد العزيز بوتفليقة كانت هناك مرحلة انتقالية بالإعلان عن انتخابات رئاسية، فاز بها عبد المجيد تبون عقب اقتراع حر بدأ مباشرة في إرساء أسس "جزائر جديدة"، وكذلك عودة الاستقرار السياسي في البلاد ما جعل الأوضاع مناسبة للتغيير خاصة وأن المواطن كان يشتهي من الظروف التي وصلت إليها البلاد سياسيا واقتصاديا.

المطلب الأول: واقع الاستثمار في ظل قانون الاستثمار الجديد (22-18)

بدأ الرئيس عبد المجيد تبون بإجراء تغييرات كثيرة على المستوى الحكومي والعمل الجدي لتحسين الأوضاع الاقتصادية وذلك بتنوع مسار الاقتصاد الذي يشهد دفعا قويا بفضل قانون الاستثمار الجديد 22-18 الذي يحزر المبادرات ويشجع على خلق الثروة¹، وتعرف الصادرات خارج المحروقات تطورا استثنائيا منذ سنة 2020 فيما يعطي أهمية خاصة للفلاحة، وقد أطلقت الجزائر مشاريع ضخمة في قطاع المناجم وهي مشاريع مهمة وهيكلية.

العمل نحو التوجه إلى اقتصاد حقيقي ومتنوع بعيدا عن التبعية لريع المحروقات، عمل الرئيس عبد المجيد تبون على تشجيع الاستثمار بحكم الثروات التي تتمتع بها البلاد و أمر باسترجاع العقار الصناعي المحيط بمركب الحجار و توجيهه للاستثمار ، كما انه تابع العمل مع الدول المستثمرة في الجزائر مثل: قطر وتركيا على مواصلة استثمارها وتعزيزها كما تم الاتفاق مع تركيا لزيادة استثماراتها إلى 10 مليارات دولار².

كما بقي الباب مفتوحا بالنسبة للدول الأخرى في الجزائر لاسيما بعد صدور قانون الاستثمار الجديد الذي يكرس مبدأ رابح - رابح ويجسد الفائدة المتبادلة بعيدا عن كل إيديولوجية وحرية الاستثمار الموضحة في نص المادة 3 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار هو كل شخص طبيعي أو معنوي وطنيا كان أو أجنبيا، مقيم أو غير مقيم يرغب في الاستثمار هو حر

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-08، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 50، الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2022، ص 5.

² موقع المستثمر، "4 سنوات من حكم الرئيس تبون، المعالم الاقتصادية للجزائر الجديدة تترسخ"، 25 ديسمبر 2023

في اختيار استثماره، وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهم¹، كما أن هناك العديد من الشركات الأجنبية توافدت من أجل الاستثمار في الجزائر بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ ، وكذلك العديد من الشركات عبرت عن رغبتها في الاستثمار في الفلاحة والصناعة .

قانون الاستثمار الجديد كرس بوضوح مكانة مبدأ حرية الاستثمار ويظهر جليا تكريس هذه المكانة من خلال جوانب عدة منها:

* تبني مبدأ المساواة في المعاملة

* التخلي على مبدأ آلية الاعتماد المسبق التي تعتبر من أهم القيود التي تجعل المستثمرين ينفرون من الاستثمار في الدول التي تكرر مثل هذه الآليات لان الإقرار بمثل هذه الآلية يتنافى مع حرية الاستثمار² .

وما ركز عليه القانون الجديد مبدأ المساواة والشفافية:

أولا/ المساواة: لن تتحقق ثقة المستثمر إلا إذا جسدت المساواة في التعامل مع الاستثمارات والمستثمرين، لأن الدولة المستقبلية لرؤوس الأموال الأجنبية تحتفظ بمنح خاصة لمستثمر ما دون أن يكون لها النية في التمييز بينه وبين المستثمرين الآخرين وذلك لتحقيق أهدافها ومصالحها الاقتصادية³.

ثانيا/ الشفافية: تضمن الشفافية للمستثمرين الحق في الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة عن الشركات والأسواق المالية، حيث يسمح توفر المعلومات الكافية في بناء الثقة بين المستثمرين والمؤسسات ، لذلك تسعى الحكومات والمؤسسات الاستثمارية إلى تعزيز المساواة

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 3 القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يوليو 2022 يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد (50)، الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2022، ص5.

² عجة الجاللي ، واقع الاستثمار في القانون الجزائري: الأنظمة العادية وقطاع المحروقات،(الجزائر، دار الخلدونية، 2006). ص.584.

³ نعيمة أوعيل ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر،(مصر، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى). ص.132.

من خلال تطوير السياسات والإجراءات القانونية التي تحقق المساواة، وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة والدقيقة للمستثمرين والعامّة على حد سواء¹.

أبرز ملامح القانون الجديد هو إنشاء وكالة جزائرية لترقية الاستثمار تحت سلطة رئيس الوزراء، وتطوير "شباك وحيد" ليكون المنسق الرئيسي للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، كما يهدف القانون إلى تقليص البيروقراطية وتسريع إجراءات معالجة طلبات الاستثمار، مما يسمح بتسجيل المشروع واستلام شهادة التسجيل فوراً عبر منصة رقمية مخصصة، استحدث القانون الجديد عدة مؤسسات:

1* المجلس الوطني للاستثمار (CNI): اعتبر بمثابة مجلس حكومة مصغر للأهمية التي يحظى بها في عملية ترقية العملية الاستثمارية²، يعتبر جهاز اقتراح إستراتيجية الدولة في مجال الاستثمار، والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها.

2* الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI): جهاز تنفيذ الاستثمار أعيد تحديد مهام الوكالة بموجب القانون الجديد ومنحها دور المروج والمرافق الحقيقي للاستثمارات عوضاً عن دورها السابق الذي ينحصر في تسجيل الاستثمارات ومتابعتها فقط، ويضم هذا الجهاز:

أ/ الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية: ذو اختصاص وطني، يعمل على مرافقة المستثمرين في تجسيد المشاريع الكبرى.

ب/ الشباك الوحيد اللامركزي: ذو اختصاص محلي، يعمل على مرافقة المستثمرين الوطنيين في تجسيد المشاريع.

القانون الجديد يقدم ثلاث أنظمة تحفيزية رئيسية:

- تحفيز القطاعات ذات الأولوية
- تحفيز المناطق التي تحتاج إلى تنمية خاصة
- تحفيز الاستثمارات المهيكلة

¹ راضية أمقران، "ضمانات الاستثمار في إطار القانون 22-18". في المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية.

المجلد (7)، العدد(1)، (2023) ص.3413.

² نذير بن هلال، "المركز القانوني للمجلس الوطني للاستثمار على ضوء القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار". في مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية . المجلد،(5)، العدد(2)، 2021 ص.38.

أهداف قانون الاستثمار الجديد: الهدف من قانون الاستثمار الجديد في الجزائر:

- تحسين بيئة الأعمال في البلاد

- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية

- تبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمرين

المطلب الثاني: سياسة الرئيس تبون في جذب الاستثمار

بدأ عمل الرئيس تبون بإخراج المشاريع المجمدة عقب تأسيس الهيئات المؤطرة لنشاط الاستثمار على رأسها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار حيث أحصى أزيد من 1700 مشروع استثماري أجنبي في الانتظار عبروا عن رغبتهم في الاستثمار بالسوق الجزائرية.

حيث سجل صافي الاستثمارات المباشرة فائضا قدره 921 مليون دولار في نهاية 2021 مقابل 1,11 مليار دولار في نهاية 2020، شهدت 2021 رصيда استثنائيا للاستثمار الأجنبي في الجزائر، بلغ صافي تدفقات الاستثمار الداخلي 870 مليون دولار في نهاية 2021، مقابل 1,14 مليار دولار في 2020¹.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة في 2022 بلغ صافي تدفقات داخلية بقدر 19,97 مليون دولار، يظهر هذا العام رصيда استثنائيا فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، بسبب سحب الاستثمارات الكبيرة التي تمت في 2022، وبعد أن استحوذت الدولة الجزائرية عن طريق الصندوق الوطني للاستثمار على حصص شركة VEON Holding في رأس مال Omnium Télécom Algérie (OTA) بلغت قيمة هذه التحويلات 682 مليون دولار، وهكذا انتقل صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر 870 مليون دولار في عام 2021 إلى 91 مليون دولار في عام 2022².

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2020 للتطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2021، ص.83.

² بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.90.

الجدول رقم (08): تدفق الاستثمارات في الجزائر 2020-2022

السنة	2020	2021	2022
تدفق الاستثمار	1,14 مليار دولار	870 مليون دولار	19,97 مليون دولار

المصدر: بنك الجزائر

من أبرز الدول المستثمرة في الجزائر خلال هذه الفترة هي:

* قطر: حيث تعد من أكبر الدول المستثمرة في الجزائر، خاصة في مجالات الغاز الطبيعي والطاقة.

* فرنسا: أبرمت الجزائر اتفاقيات تعاون مع فرنسا، والتي شملت العديد من المجالات بما في ذلك الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا.

* تركيا: الشراكة مع تركيا وذلك بفتح مجال الاستثمار في ميادين جديدة حيث بلغ حجم الاستثمارات التركية بالجزائر 6 مليار دولار و تعد تركيا أول مسثمر أجنبي خارج قطاع المحروقات بالجزائر حيث توسع نشاط المؤسسات التركية ليلبغ تعدادها 1500 شركة تصنيع في مجالات مختلفة و تساهم في توفير أكثر من 30 ألف منصب عمل، وأثمرت هذه الشراكة المتزايدة في مجال الزراعة الصحراوية، الطاقات المتجددة، والصناعة الصيدلانية بإعلان شركة بتال القابضة التركية إحدى أكبر المجموعات التركية المتخصصة في إنتاج المستحضرات الصيدلانية، وكذلك الشروع في بناء أحد أكبر الأمصال في الجزائر باستثمار بلغت قيمته 50 مليون دولار.¹

* إيطاليا: تم الإعلان عن الشراكة الجزائرية الإيطالية في مجال تصنيع العديد من مكونات السيارات، ليس فقط صناعة السيارات السياحية فقط بل المرور إلى تصنيع أصناف أخرى مثل الجرارات و الشاحنات.

¹ زرزور بن نولي، " حوافز و ضمانات المستثمر الأجنبي في الجزائر وفق قانون الاستثمار 2022-18 ". في مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال. المجلد (08)، العدد (02)، (2023)، ص.223.

* الصين: الشراكة مع الصين باستثمار بقيمة 7 مليارات دولار في قطاع الفوسفات لإنتاج 504 ملايين طن من المخصبات الزراعية، كما ظفرت 3 شركات صينية بمشروع منجم غار جبيلات لاستخراج الحديد بقيمة ملياري دولار في مرحلة أولى.

تطوير ميناء الحمدانية في شرشال والذي يعد من أكبر المشاريع البحرية في المنطقة بالإضافة إلى استثمارات في قطاع النفط والغاز.

* كما تسعى الجزائر إلى توسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول المغاربية مثل: تونس وليبيا من خلال إنشاء مناطق حرة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين هذه الدول.

خلاصة الفصل الثالث:

في عهد الرئيس عبد المجيد تبون شهدت الجزائر جهودا كبيرة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين مناخ الاستثمار من خلال العديد من الإصلاحات والسياسات الجديدة، تهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وتوفير فرص عمل جديدة.

والملاحظ بعد اعتماد القانون الجديد للاستثمار 22-18 تلقت الجزائر طلبات استثمار عديدة من متعاملين اقتصاديين أجانب، مما يعكس الثقة المتزايدة في المناخ الاستثماري، وتبقى المراهنة على المضي قدما في الإجراءات الايجابية وضمان عدم تراجعها.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر البيئة الملائمة وإطارها المؤسسي أحد أهم المقومات التي تعمل على جذب الاستثمار في أي دولة، والجزائر محل الدراسة عملت على تحقيق الاستقرار السياسي لأنها تعرضت لمراحل مختلفة من عدم الاستقرار، وحاولت في كل مرة استعادته حفاظا على فرصها المختلفة والتي من أبرزها الاقتصاد الذي يعني تعافيه مزيدا من الاستقرار والأمن المجتمعي المحلي والإقليمي، ومزيدا من فرص الاستثمار التي تعزز أداء الاقتصاد وراحة ورفاهية المواطنين.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن الاستقرار السياسي في الجزائر شهد فترات تراجع أثرت على فرص الاستثمار في البلاد، كما أن الانفتاح الاقتصادي في الجزائر كان خجولا، إذ أنه بالرغم من الإصلاحات المعلنة والتشريعات المعدلة، إلا أن المشرع الاقتصادي الجزائري ليس لديه ثقة عالية في الشريك الاستثماري وخصوصا الأجنبي.

ومع ذلك ما حققته الجزائر في هذه الفترة يعد مقبولا نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها البلاد، كما أن مساحة البلاد وجغرافيتها الاقتصادية تسمحان لصانع القرار بالمضي قدما في تهيئة مناخ استثماري ملائم، يحقق نظرية رابح- رابح، سواء في مجال الطاقة التي تعد الجزائر رائدة فيه، وكذلك في مجالات التصنيع والتعدين والفلاحة وغيرها من مجالات الإقلاع الاقتصادي التي يمكنها أن تضع الجزائر في مصاف الدول الرائدة اقتصاديا ليس فقط في المجال الإقليمي، بل تتعداه إلى البيئة الدولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية

1/ الكتب:

1. بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962 - 1988. تر. صباح ممدوح. (كنعان، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2004).
2. السعدي منال وآخرون، الاستثمار والتمويل. (الإسكندرية. منشأة المعارف جلال حزي وشركاه. 2015).
3. الصفار حسن موسى، الاستقرار السياسي وضروراته و ضماناته. (بيروت. الدار العربية للعلوم ناشرون، 2005).
4. الصيداوي رياض، نهاية زمن بوتفليقة صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر. (تونس، المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية، 2019).
5. عجة الجلالي، واقع الاستثمار في القانون الجزائري- الأنظمة العادية وقطاع المحروقات. (الجزائر، دار الخلدونية، 2006).
6. علوان قاسم نايف، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق. (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2009).
7. نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر. (مصر الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2006).
8. هنتجتون صمويل، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة. تر. حسام نايل، (بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، 2006).
9. هوداف عبد الله، أزمة العنف السياسية في الجزائر بين المقاربة الأمنية وسياسة المصالحة الوطنية. (مصر، أسيوط، 2016).

2/ المقالات و الدراسات:

1. بالأحمر الحاج، حمزة علي. في مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد (1)، العدد (12)، (30 أبريل 2023).
2. بالمقدم مصطفى، "الغاز الطبيعي في الجزائر: آفاق وتحديات". في مجلة التنظيم والعمل. العدد (04).
3. بلهادف رحمة، "الاستثمار في الطاقات المتجددة خيار استراتيجي للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في إطار الاستغلال المستدام للنفط العربي". في مجلة الإستراتيجية والتنمية. المجلد (5)، العدد (9)، (2015).

4. بن مريم محمد، "دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1987-2016". في *المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*. المجلد (10)، العدد (2)، (1 جويلية 2018).
5. بن نولي زرزور، " حوافز وضمانات المستثمر الأجنبي في الجزائر وفق قانون الاستثمار 18-22-18 ". *مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال*. المجلد (08)، العدد (02)، (2023).
6. بن يطو محمد، بلكعيبات مراد، "الاستقرار السياسي كضمان محفز لجلب الاستثمارات-دراسة قانونية". في *مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية*، المجلد (12)، العدد (1)، (27 ماي 2019).
7. بودية مراد، محمد جميل، "واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية". في *المجلة الجزائرية للاقتصاد*.
8. بوضياف محمد، "النظام السياسي في الجزائر في ظل خيار المصالحة الوطنية- التطورات والمشاهد المحتملة-". في: *المجلة العربية للعلوم السياسية*. المجلد (29)، العدد (29)، (يناير 2016).
9. بوعافية محمد الصالح، "الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات". في *دفاتر السياسة والقانون*، (العدد 15)، (30 يونيو 2016).
10. بنونة شعيب ، فاطمة الزهراء عراب، "انعكاسات دور الحكومة في تهيئة مناخ الاستثمار على واقع الاستثمار (المحلي والأجنبي) في الجزائر". في *مجلة الدراسات الاقتصادية والتنمية*. المجلد (3)، العدد (1)، (15 سبتمبر 2016).
11. بوهزة محمد، "أثر برامج الاستثمار العمومية على متغيرات مربع فالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009"، الملتقى الدولي حول: تقييم برامج الاستثمار العمومية وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 11، 12 مارس 2013.
12. الجوزي جميلة، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية". في *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير وعلوم التجارة*، العدد (17)، المجلد (1).
13. حاجي فطيمة، " تجربة ماليزيا في تحسين مناخ الاستثمار ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة". في: *مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية*، المجلد (2)، العدد (4)، (6 أكتوبر 2010).
14. دادن عبد الوهاب، حرية بن طرية، "فعلية الإصلاحات الاقتصادية في إعادة التوازن المدفوعات دراسة الحالة بالجزائر 1970". في *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية*، المجلد (4)، العدد (2).
15. دين مختارية، زرواط فاطمة الزهراء، " الاستثمار في الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر- دراسة مشروع المحطة النموذجية بالطاقة الشمسية بحقل بئر ربع شمال ورقلة-". في: *مجلة البديل الاقتصادي*. العدد (7)، (15 جوان 2018).

16. راضية أمقران، "ضمانات الاستثمار في إطار القانون 22-18". في مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسة، المجلد (7)، العدد (1)، (2023).
17. زمان كريم، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009". في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. العدد (7)، (جوان 2017).
18. شاعة عبد القادر، "المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة و الدفع المسبق مع إشارة لحالة الجزائر". في مجلة الأبحاث الاقتصادية. العدد (4)، (2010).
19. شماني وفاء، حاجي فاطمة، "دراسة تحليلية لواقع طاقة الرياح البحرية والطاقة الكهرومائية في الصين، ومدى استفادة الدول العربية من هذه التجربة". في مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (10)، العدد (2)، (ديسمبر 2023).
20. عائشة دويدي، "الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)". في مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (11)، العدد (1)، (أفريل 2020).
21. قنوني حبيب، حداب محي الدين، "تطور السياسات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، دراسة تحليلية تقييمية"، في مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد (3)، العدد (1)، (30 جوان 2020).
22. كشاط منى، حجاز خديجة، "تفعيل الاستثمارات الخضراء في الجزائر لدفع عجلة الاقتصاد الأخضر و تحقيق التنمية المستدامة الواقع والآفاق المستقبلية". في مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية. المجلد (5) العدد (1). 2019.
23. لحرش شريف، مرزق سعد، "واقع الشراكة الإستراتيجية في المجال السياحي بين الصين والجزائر" في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. المجلد (15). العدد (1)، المجلد (15)، (27 أفريل 2022).
24. لعمرى خديجة، طيبي بومدين، بن منصور عبدالله، "الاستثمار في الطاقات المتجددة كمدخل استراتيجي لدعم التنمية الاقتصادية والريفية تجارب دولية المملكة العربية السعودية". في مجلة الحكم للدراسات الاقتصادية. المجلد (7). العدد (1)، (16 أفريل 2016).
25. مبارك بوعشة، من تقييم المخططات النقدية التقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية-، الملتقى الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، (12، 11 مارس 2013).
26. نذير بن هلال. "المركز القانوني للمجلس الوطني للاستثمار على ضوء القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار". في مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية. المجلد (5). العدد (1)، (2021).

27. هاجر بوعوة ، أمال موترفي ، " واقع إدارة أمن المعلومات في مؤسسة السويدي إلكترونيك الجزائر". في مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال. المجلد(06)، العدد(02)،(جانفي 2020).
28. هني عامر، "قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967-2014". في مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، العدد(4).
29. يزيد تفرات، تونس صيد، سليمة بن زعمة. " الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر - دراسة نظرية تحليلية-". في مجلة دفاتر بوادكس، المجلد(8)، العدد (1)، (2019).
30. يوسف محمد، محمد أمين بن عزة، " آفاق الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنوع الاستثمار في الجزائر الاستفادة من التجربة دولة سنغافورة". في مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد(3)، العدد(2)، (2021).

3/الدراسات غير المنشورة:

1. أبو زكريا يحيى، "التجارب الاشتراكية في الجزائر وآثار تحولها إلى سياسات السوق أثر العولمة وإعادة الهيكلة". في بحوث ومناقشات الندوة الفكرية مركز الدراسات الوحدة العربية. (28 نوفمبر 2008).
2. تومي عبد الرحمان، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر. أطروحة ماجستير غير منشورة. (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000-2001).
3. قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية مع الإشارة لحالة الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة. (جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004-2005).
4. مخلفي أمينة، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، دكتوراه غير منشورة، (جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013/2014)

4/الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،"المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار"، الجريدة الرسمية، عدد64،الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الأمر الرئاسي رقم 01-03" المتعلق بتطوير الاستثمار"، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة بتاريخ 20 غشت 2001.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "الأمر الرئاسي رقم 06-08، يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03"، الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 15 يوليو 2006.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-08، يتعلق بالاستثمار"، *الجريدة الرسمية* عدد 50 الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2022.

5- المواقع الإلكترونية:

1- كريش نبيل. إشكالية التعبير السياسي في الجزائر مقال محكم أكاديمية في مجلة العلوم السياسية [https./ political.encyclopedia.org/library.p380](https://political.encyclopedia.org/library.p380).

2- موقع المستثمر، "4 سنوات من حكم الرئيس تبون، المعالم الاقتصادية للجزائر الجديدة تترسخ"، 25 ديسمبر 2023

www.almostathmir.dz

ثانيا: مراجع باللغة الفرنسية

1* Bertrand Raymond, *èconomie Finaniere*, Edition puf Paris, 1971

2* Marion Gilles & Autres, *Anti – manuel de marketing*, ed Organisation(3ed) , Paris, (2003), (p30).

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
15	الاستثمارات المتوقعة و نسبة الانجاز خلال الفترة(1963-1966)	01
21	الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (1993 - 1999)	02
36	تطور المشاريع الاستثمارية المحلية خلال الفترة 2002 - 2004	03
37	تقسيم المشاريع الاستثمارية المصرح بها بين 2000 - 2016	04
38	أهم الدول الأجنبية التي تشارك الجزائر في مشاريع استثمارية بين (2002 - 2016)	05
40	تدفقات الاستثمار الأجنبية للجزائر خلال الفترة (2002 - 2015)	06
41	حجم المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2006	07
56	تدفق الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2020-2022	08

فهارس الموضوعات

الصفحة	فهرس الموضوعات
	الإهداء
	الشكر و العرفان
أ	مقدمة
الفصل الأول: السياق التاريخي للاستقرار السياسي وواقع الاستثمار في الجزائر	
	تمهيد
12	المبحث الأول: أبرز ملامح المشهد السياسي في الجزائر و واقع الاستثمار بعد الاستقلال
12	المطلب الأول: الأوضاع السياسية في الجزائر بعد الاستقلال
14	المطلب الثاني: أهم البرامج الاستثمارية (من 1962 الى 1966)
16	المطلب الثالث: أهم البرامج الاستثمارية (من 1967 الى 1988)
20	المبحث الثاني: السياسة الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة (1989 - 1999)
20	المطلب الأول: واقع الاستثمار في الجزائر مع بروز الانفتاح الاقتصادي
21	المطلب الثاني: الأزمة السياسية في التسعينات
23	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: واقع الاستثمار في الجزائر مع بروز ملامح الاستقرار السياسي و ضرورة الانفتاح الاقتصادي	
	تمهيد
26	المبحث الأول: استقرار النظام السياسي الجزائري بعد 2000 و البرامج الاستثمارية المقترحة
27	المطلب الأول: استقرار النظام السياسي بعد 2000
28	المطلب الثاني: أهم البرامج الاستثمارية المقترحة
32	المبحث الثاني: أبرز الخطط الاقتصادية المنفذة لجذب الاستثمارات في الجزائر
32	المطلب الأول: أهم المشاريع الاستثمارية (محليا)

36	المطلب الثاني: المشاريع الاستثمارية الأجنبية 2000 - 2016
42	المبحث الثالث: التجارب الاستثمارية الناجحة في العالم و فرص الاستفادة منها جزائريا
42	المطلب الأول:تجربة ماليزيا
44	المطلب الثاني: تجارب مع دول أخرى
46	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: تحديات وفرص الاستثمار في الجزائر	
	تمهيد
49	المبحث الأول: تحدي عدم التداول على السلطة و زيادة الاحتجاجات
49	المطلب الأول: أزمة عدم التداول على السلطة في الجزائر
50	المطلب الثاني: حراك الجزائر 2019
52	المبحث الثاني: الفرص الجديدة لتعزيز الاستثمار في الجزائر
52	المطلب الأول: واقع الاستثمار في ظل قانون الاستثمار الجديد(22-18)
55	المطلب الثاني: سياسة الرئيس تبون في جذب الاستثمار
58	خلاصة الفصل الثالث
60	الخاتمة
قائمة المراجع	
قائمة الجداول و الأشكال	
فهرس الموضوعات	
الملخص	

المخلص

الملخص

يعد الاستقرار السياسي عنصرا رئيسيا لبقاء الدول ونموها وتطورها، فكلما استمر استقرار الدولة كلما رسخ وجودها وحقت أهدافها المختلفة، والتي من أبرزها واقعها الاقتصادي والذي يرتبط تطويرة ارتباطا مباشرا وغير مباشر بالاستثمارات التي تعلنها الدولة من أجل الرقي بقطاعاتها المختلفة.

وكغيرها من الدول، سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تحسين واقعها الاقتصادي، عبر طرح مشاريع مختلفة وقوانين استثمارية عديدة، وقد تأثرت بشكل واضح بالهزات السياسية التي شهدتها البلاد عبر مراحل مختلفة والتي من أسوأها سنوات تسعينيات القرن الماضي، غير أنها استطاعت مطلع الألفية الجديدة استعادة الاستقرار السياسي، والانطلاق في مرحلة الإقلاع الاقتصادي مرة أخرى عبر إعلان فرص استثمارية جديدة استطاعت تعديل الأوضاع في البلاد، وبالرغم من بعض العراقيل إلا أن الحكومة الحالية (ما بعد 2019) تراهن بقوة عبر مشاريع واستثمارات متنوعة، بما يحقق القيمة المضافة للبلاد اقتصاديا وتنمويا.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي . الاستثمار الاجنبي . الانفتاح الاقتصادي

Abstract

After political Stability is a major element for the survival, growth and development of countries, the longer the stability of state continues, the more its existence is consolidated and its various goals are achieved, the most prominent of which is its economic reality, the development of which is directly and indirectly linked to the investments made by the state in order to advance its various sectors. Like other countries, Algeria has sought since its independence to improve its economic reality by introducing various projects and numerous investment laws. It was clearly affected by the political tremors that the country witnessed through various stages, the worst of which were the years of the nineties of the last century, but at the beginning of the the new millennium it was able to regain political stability and embark on the stage of economic take- off again by announcing new investment opportunities that were able to modify the situation in the county. Despite some obstacles, the current government (2019) is betting through various projects and investments, in order to achieve added value to the country economically and developmentall .

Keywords: political stability. Foreign investment. Economic openness